الطوائف السياسية في لبنان بين الإرث الاستعماري والتحديات المعاصرة (١٩٤٣-٢٠٢٣) "دراسة تحليلية في ضوء التجربة الديمقراطية"

م.د عداي ابراهيم مجيد حوران

كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة الأنبار

a.ibarhim.m@uoanbar.edu.iq

معرف اوركيد:(٠٠٠٩-٠٠٠٥-٤٤٣٦-١٧٥٠)

الهاتف: ٠٧٨٣٥٠٣٤٢٩٩

الطوائف السياسية في لبنان بين الإرث الاستعماري والتحديات المعاصرة (١٩٤٣-٢٠٢٣) "دراسة تحليلية في ضوء التجربة الديمقراطية"

م.د عداي ابراهيم مجيد حوران

ملخص البحث

يتناول هذا البحث إشكالية دور الطوائف سياسيًا في لبنان بوصفها أحد أبرز المعوّقات التركيبية التاريخية أمام إرساء نظام ديمقراطي فاعل، ويسعى عبر منهجية تاريخية – تحليلية إلى تتبُّع مسار تشكُّيل هذه الطوائف وتجذُّرها كمكوِّن أساسي في بنية الحكم، منذ مرحلة الاستقلال عام ١٩٤٣ وحتى عام ٢٠٢٣،مع تحليل التفاعل بين الإرث التاريخي (الاستعمار الفرنسي) والتحديات المعاصرة، اذ يرصد البحث التحولات السياسية والاجتماعية الحاسمة التي أسهمت في ترسيخ الطوائف كمبدأ تنظيمي للمؤسسات الدستورية، بدءًا من صيغة الميثاق الوطني التأسيسية مرورًا باتفاق الطائف (١٩٨٩) كتسوية حاسمة أعادت صوغ النظام السياسي في أعقاب الحرب الأهلية وصولًا إلى حراك انتفاضة ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩ الشعبي ،وقد بينت الدراسة إلى أن دور الطوائف سياسيًا في لبنان تجاوزت كونها تسوية تاريخية مؤقتة، لتصير بنية مؤسساتية راسخة تعززت في ظل الانتداب الفرنسي وكرّستها ممارسات النخب السياسية المحلية عبر العقود، كما أظهرت النتائج أن غياب الإرادة السياسية الفعلية لدى هذه النخب حال دون إطلاق أي مشروع جديّ لإلغاء النظام الطائفي، وفي حين مثلت انتفاضة ٢٠١٩ لحظة فاصلة في تطوّر الوعي السياسي اللبناني الرافض لهذا النظام، فإنها أخفقت في تحقيق تحوُّل بنيوي مستدام، نتيجة لقوة العوامل الطائفية المستمرة ومقاومة القوى السياسية القائمة، وفي ضوء هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة الشروع في عملية إصلاح شاملة، تشمل مراجعة العقد الاجتماعي القائم على أسس المواطنة المدنية الجامعة بديلًا عن المحاصصة الطائفية، وإقرار قانون انتخابي عادل يضمن التمثيل الفعلي، وتعزيز استقلالية المؤسسات الرسمية وهيئات الرقابة، باعتبار هذه الإجراءات مدخلًا أساسيًّا لبناء دولة القانون والعدالة والمواطنة المدنية في لبنان.

الكلمات المفتاحية: الطوائف ، لبنان ،اتفاق الطائف ، انتفاضة ١٧ تشرين الأول/ ٢٠١٩، الديمقراطية التوافقية، المواطنة المدنية، الإعلام الاجتماعي.

Political Sects in Lebanon Between the Colonial Legacy and Contemporary Challenges (١٩٤٣–٢٠٢٣): A Historical and Analytical Study in Light of the Democratic Experience

Assistant Professor Udai Ibrahim Majid Horan
University of Anbar –College of Education for Humanities
Email: a.ibarhim.m@uoanbar.edu.iq

Abstract

This study examines the issue of political sectarianism in Leba non as one of the most entrenched structural obstacles to the establishment of an effective democratic system. Employing a historical analytical methodology, the research traces the trajectory of the emergence and entrenchment of sectarianism as a foundational component of governance, from the moment of independence in ١٩٤٣ to the year ٢٠٢٣. It analyzes the interplay between the historical legacy of French colonialism and the contemporary challenges facing the Lebanese political and social s The study highlights the critical transformations that have contributed to institutionalizing sectarianism as an organizing principle of constitutional institutions, beginning with the foundational National Pact, through the Taif Agreement of ١٩٨٩— which and —ical system in the aftermath of the civil warrestructured the polit culminating in the October ١٧, ٢٠١٩ uprising.

The findings reveal that political sectarianism in Lebanon has evolved beyond a provisional historical compromise to become a deeply entrenched institutional framework. This system was reinforced during the French Mandate and further consolidated by the practices of successive political elites. The study e lack of genuine political will among these elites has demonstrates that th obstructed any serious attempt to abolish sectarian governance.

While the ٢٠١٩ uprising represented a pivotal moment in the evolution of Lebanese political consciousness in rejecting sectarianism, it ultimately failed to bring about a sustainable structural transformation, due to the persistent influence of sectarian dynamics and the resistance of entrenched political forces.

In light of these findings, the study recommends the initiation of a comprehensive reform process. This includes revisiting the existing social contract in favor of a unified civil citizenship framework, enacting a fair electoral law that ensures effective representation, and strengthening the independence of official institutions and oversight bodies. These measures are deemed essential for the construction of a state founded on the rule of law, justice, and inclusive civic citizenship in Lebanon.

Keywords:
Uprising; Consociational ١٧Sects; Lebanon; Taif Agreement; October cy; Civil Citizenship; Social MediaDemocra

المقدمة:

يهدف هذا البحث إلى تحليل مفهوم وأثر جذور الطوائف وأثرها الأيدلوجي السياسي في لبنان بوصفها إرثًا استعمارياً فرنسيًا تَمَأسَسَ في بنية الدولة ما بعد الاستقلال، وتسعى لرصد تأثيراته الهيكلية على عملية بناء الدولة والتجربة الديمقراطية عبر محطات تاريخية محورية تمتد من ١٩٤٣ حتى الحراك الشعبي وتداعياته عامي ٢٠١٩- ٢٠٢٣، تُقدّم الدراسة إسهامًا نظريًا في سدّ ثغرة معرفية في الأدبيات التي تربط بين البنى الاستعمارية والأنظمة السياسية وتكمن القيمة **العلمية للدراسة** أصالة التحليل في ربط البعد الكولونيالي بالأزمات المعاصرة وشمولية الإطار الزمني (١٩٤٣-٢٠٢٣) لرصد التحولات الهيكلية،مع تطوير مقاربة تحليلية تاريخية-نقدية للأزمة اللبنانية في إطار النقاش العالمي حول الديمقراطيات التوافقية، إذ سعت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية أبرزها:-

١.تتبع التكوين التاريخي للطوائف سياسياً منذ العهد العثماني حتى التشريع الفرنسي.

٢. تحليل التحولات الهيكلية في النظام السياسي بعد اتفاق الطائف عام ١٩٨٩.

٣. تقييم التداعيات الوظيفية لهيمنة الطوائف على المؤسسات الديمقراطية الحديثة.

٤. دراسة تأثير الحراك الشعبي العابر للطوائف في تحدّي النسق السياسي القائم.

إشكالية و فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من سؤال مركزي: كيف شكّل الإرث الاستعماري الفرنسي عاملًا حاسمًا في تكريس النظام الطوائف، وما انعكاسات هذا النسق على المسار الديمقراطي اللبناني حتى العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين؟ وكذلك شكلت فرضية البحث ما يلي:-

١.تمثّل الطوائف السياسية في لبنان استمرارية للتصميم المؤسسي الفرنسي القائم على المحاصصة الطائفية

٢. تشكّل الطائفية عائقًا بنيويًا أمام تكوين إرادة ديمقراطية جامعة لشعب متنوع الطوائف.

٣. يُظهر الحراك الشعبي محدودية القدرة على تفكيك النسق الطائفي رغم نجاحه في تعريته.

الإطار المنهجي وهيكلية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي لتتبع تطور نشوء الطوائف منذ الحقبة العثمانية والانتداب الفرنسي، وصولًا إلى الحقبة المعاصرة، مع تحليل العوامل البنيوية التي كرّست هذا النظام ،كما تُستخدم مقاربة بنيوية و وظيفية لفهم كيفية عمل الطائفية كمؤسسة سياسية تؤثر في سلوك الفاعلين السياسيين والجماعات الاجتماعية، مع الاعتماد على المنهج المقارن لمقارنة التجربة اللبنانية بتجارب ديمقراطيات توافقية أخرى مع ربط الماضي الاستعماري بالتحديات الدولية المعاصرة، تنقسم الدراسة على عدة محاور رئيسية جاء المحور الأول عن: مفهوم وجذور الإرث الاستعماري للطوائف واثرها الأيدلوجي السياسي في لبنان بينما كرس المحور الثاني: تتبع الطوائف سياسيًا في لبنان من الاستقلال حتى اتفاق الطائف (١٩٤٣-١٩٩٠)،وكما تطرق المحور الثالث إشكالية اتفاق الطائف وإعادة إنتاج النظام الطوائف (١٩٩٠- ٢٠١٩)،كذلك المحور الرابع ركز على الحراك الشعبي اللبناني لاسيما انتفاضة ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩ ومستقبل الحكم السياسي في لبنان حتى عام ٢٠٢٣، مع تركيز على دور الإعلام الاجتماعي في مواجهة الطائفية و آفاق الخروج من النظام الطائفي، ومن ثم ختمت الدراسة بتحليل نقدي لإمكانية تجاوز حكم نظام الطوائف، مع تقييم فرص التحوُّل نحو نموذج ديمقراطي غير طائفي في تحقيق الاستقرار السياسي في مجتمعاتٍ متعددةِ الطوائف .

الدراسات السابقة

أظهرت الدراسات السابقة حول دور الطوائف سياسيًا في لبنان تنوّعًا واضحًا في المقاربات النظرية والمنهجية، إذ سعى عدد من الباحثين إلى تتبّع الجذور التاريخية لبنية هيمنة الطوائف، من خلال تحليل السياقات الاجتماعية والسياسية التي ساهمت في تكوينه منذ العهد العثماني مرورًا بمرحلة الانتداب الفرنسي ووصولًا إلى مرحلة ما بعد الاستقلال، وقد مثّلت أعمال (فواز طرابلسي) بعنوان (تاريخ لبنان الحديث: من الإمارة إلى اتفاق الطائف)و غسان الزين عن (الطائفية السياسية في لبنان: الجذور والبنية وآفاق التغيير) نماذج بارزة في هذا الاتجاه، إذ سلّطت الضوء على التداخل بين الدين والسياسة في بناء

الدولة اللبنانية الحديثة وفي المقابل ركّزت دراسات تحليلية عربية، كدراسة إميل شاهين (التكوين التاريخي لنظام لبنان السياسي الطائفي) وتقرير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (٢٠٢١)، على الآثار البنيوية للانقسامات الطوائف في بنية الدولة وآليات عملها الداخلي وعلاقاتها الإقليمية، كما تناولت دراسات معاصرة لفواز منصور عن (الطائفية السياسية في لبنان:الواقع والإشكاليات) و مها حرب عن (ثورة تشرين في لبنان) أبعادًا جديدة للظاهرة الطائفية، مركّزة على التحولات الاجتماعية والسياسية التي أفرزها الحراك الشعبي في ١٧ تشرين الأول عام ٢٠١٩، وما نتج عنه من بروز حركات سياسية ذات طابع عابر للطوائف، مما أعاد طرح إشكالية الطائفية في السياق اللبناني الراهن، واستفادت الدراسة الحالية من هذا التنوع في الأدبيات لتشييد إطار نظري يجمع بين التحليل التاريخي والبنيوي، مع توظيف منهج كيفي مقارن لفهم ديناميات الطائفية وتفاعلاتها المستمرة مع التحوّلات السياسية والاجتماعية في لبنان .

المحور الأول : مفهوم وجذور الإرث الاستعماري للطوائف السياسية في لبنان

أولًا: مفهوم الطوائف السياسية

تعد مفهوم الطوائف السياسية في لبنان هو ذلك الشعور الخفي والمعلن كظاهرة تاريخية لا يتجزأ من مكونات المجتمع اللبناني حتى أصبحت بمرور الوقت فكراً متأصلة الجذور في بنية الشعب اللبناني والنظام السياسي الذي تُوزع فيه السلطة بين الطوائف الدينية والمذهبية، ويُبنى على أساس الانتماء الديني وليس على أسس مدنية أو وطنية في تاريخ لبنان الحديث[١]، إذ ارتبط هذا المفهوم ارتباطًا وثيقًا بتوزيع المناصب السياسية والوظائف العامة وفق قاعدة التمثيل الطائفي، مما جعل الانتماء الطائفي معيارًا أساسيًا في الحياة العامة، فهو التفوق الثقافي و الأحقية التاريخية والجغرافية والقيادية لطائفة دون أخرى ،مما أساء لهذه الحرية لواقع تعددية المذاهب في لبنان واتجاهاتها الأيديولوجية المختلفة[٢].

في ضوء ذلك تعرّف الطوائف بأنها مجموعات دينية أو اجتماعية تمارس دورًا سياسيًا داخل الدولة، إذ يُبنى على أساس التوزيع السلطة والتمثيل السياسي، بدلاً من البرامج

أو الانتماءات الحزبية القائمة على الأفكار، مما تتحوّل الانتماءات الدينية إلى هويات سياسية فعالة تُستخدم لصراع على السلطة والثروة، فهي لا تُفهم فقط كبنية اجتماعية، بل كبنية سياسية واقتصادية تأسست بفعل التفاعلات الداخلية والخارجية العميقة [٣].

بينما يعرفها آخر فيقول إن الطوائف قوة أيديولوجية سياسية اقتصادية تشكل جزءًا من هيكلية دولة لبنان، وهي ليست ظاهرة جانبية نابعة من العقيدة الدينية بذاتها، بل نتيجة الشحن العاطفي وتوتر العلاقات بين الفرق المختلفة[٤].

يُحاجج **عزمي بشارة** إلى أن النظام الطوائف تتحوّل إلى أداة للهيمنة عند تكريسها دستوريًّا، مما يحوّلها إلى نظام مستقر لتوزيع السلطة، فيمنع نشوء دولة وطنية مدنية[٥].

ويصنف **أريد ليبهارت** في دراسته أن النظام اللبناني هو نموذجًا للديمقراطية التوافقية القائمة على أربع ركائز أساسية:- [٦].

١.الائتلاف الكبير بين النخب الطوائف

٢. الاستقلال الذاتي للطوائف

٣. التمثيل النسبي الطائفي

٤. الفيتو المتبادل: إذ يستند لبنان منذ الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ إلى توزيع المناصب العليا بين الطوائف الكبرى(رئيس جمهورية ماروني، رئيس وزراء سني، رئيس مجلس نواب شيعي)،ما يجعل النظام نموذجًا واضحًا للديمقراطية التوافقية المعتمدة على الانقسام الطائفي.

بينما يرى **إسحق ديوان** أن النظام السياسي الطائفي في لبنان هو استجابة نفعية للواقع المجتمعي المنقسم، لكنه في الوقت ذاته يكرّس هذا الانقسام ويمنع تجاوزه بسبب دور الطوائف سياسيًا في الحكم والهيمنة[٧].

وعلى الرغم من نجاح النظام التوافقي في لبنان في تجنب الاستبداد وضمان تمثيل الأقليات، إلا أنه أفرز جمودًا سياسيًّا مُزمنًا فآليته القائمة على الإجماع الطائفي حوّلَت عملية اتخاذ القرار إلى ما يُسميه فواز طرابلسي "**ديمقراطية تعطيلية**" ، اذ يُحتكر القرار بيد النخب الطوائف ، أدّى هذا النظام إلى تفكيك وظائف الدولة الأساسية عن طريق فشل في

احتكار العنف الشرعي وعجز عن تقديم خدمات عامة عادلة بسبب تحول مؤسسات الدولة إلى نظام مواردها كغنائم ثابتة بين طوائف اللبنانية الخاصة(٨).

ثانياً: الجذور الطوائف في لبنان

تعود جذور الطوائف سياسياً في لبنان إلى العهد العثماني، إذ بدأت ملامح الانقسام المذهبي تتبلور ضمن البنية الاجتماعية والأيديولوجية السياسية، لاسيما في جبل لبنان الذي نُظّم بنظام القائمقاميتين ثم المتصرفية(٩)، وقد ساهم نظام المتصرفية الذي أنشئ في جبل لبنان عام ١٨٦١ أول إطار مؤسسي لحكم للطوائف في لبنان، فقد قُسّمت الإدارة المحلية بين الطوائف، إذ مُنحت الموارنة الحصة الأكبر في السلطة المحلية بدعم من فرنسا، بينما حصل الدروز على تمثيل أقلّ، في توازن رعته القوى الأوروبية ضمن اتفاقية "المتصرفية الدولية" مما أدى ذلك إلى ترسيخ الطوائف كوحدات اجتماعية وسياسية(١٠).

وقد أشار المفكر السوري **البرت حوراني** أن نظام المتصرفية جسّد بداية دمج الانتماء الطائفي بالمؤسسات السياسية ،وهو ما مهّد الطريق لاستخدام الطائفة كأداة للوصول إلى السلطة، كما أنّ الإدارة الحاكمة أدّت إلى ترسيخ الوعي الطائفي لدى النخب والناس على حد سواء، وجعلت الولاء للطائفه بديلاً عن الولاء الوطن في لبنان(١١).

من جانب آخر ذكر الباحث **فؤاد شاهين** أن الجذور التاريخية للفكر الأيدلوجي للطوائف سياسياً في لبنان تطورًا عبر خمس مراحل رئيسية،إذ بدأت الأولى منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى حكم الأمير فخر الدين الثاني، إذ تبلورت النماذج الطائفية بالتحالف مع القوى الأوروبية التي ترفض الانتماء العثماني، مما مهّد التجذر الطوائف في المجتمع اللبناني،أما المرحلة الثانية، فبرزت خلالها انقسامات طائفية حادة بين الموارنة والدروز ، في ظل التدخلات الأجنبية والتناقضات الاجتماعية، وتكرّست في المرحلة الثالثة الطوائف المنظمة خلال الانتداب الفرنسي، عبر دعم البعثات التبشيرية وبثّ خطاب يروّج لتمايز المسيحيين اللبنانيين عن محيطهم، وفي المرحلة الرابعة، تزامن تنامي الفكر القومي مع مقاومة الفكر الطائفي، ما أدى إلى صراع بين مشاريع الوحدة والانغلاق الطائفي، أما

المرحلة الخامسة، فجاءت مع الاستقلال والميثاق الوطني، إذ طُرحت صيغ توافقية لتجاوز الطائفية، غير أن الممارسات السياسية كرّستها فعليًا لحكم الطوائف سياسيًا في لبنان [١٢].

وفي ظل تلك المؤشرات فرضت فرنسا انتدابها على لبنان عام ١٩٢٠، فعزّزت البنية الطوائف كمكوّن أساسي في الحكم، إذ عمدت إلى توسيع حدود جبل لبنان ليشمل مناطق سنية وشيعية وسنية ساحلية،ضمن ما سُمّي **بدولة لبنان الكبير** ،بهدف ضمان تفوق ديمغرافي سياسي للمسيحيين، لاسيما الموارنة ،حلفاء فرنسا التاريخيين لتبقى على روح الانكفاء في صفوف أبناء هذه الطائفة والمطالبة بالوطن المسيحي ومن ثم تجد التبريرات لدعوتها والتأكيد على الهوية القومية اللبنانية[١٣].

وفي ذات السياق أقدمت السلطات الفرنسية من أجل تثبيت سلطاتها وفكرها الاستعماري في لبنان بوضع الدستور اللبناني وضع التنفيذ في ٢٣ أيار ١٩٢٦ من دون أخذ رأى وجوه ومفكري اللبنانيين، إذ نصّ دستور على تكريس مبدأ الطوائف في توزيع بعض المناصب الإدارية والسياسية والاحوال المدنية وفقًا للطوائف، ما شكل سابقة دستورية لترسيخ الانقسام كمبدأ تأسيسي للدولة الناشئة، وبعد ثلاثة أيام أصبحت له جمهوريته الأولى في الشرق وانتخاب شارل دباس من طائفة الأرثوذكسية رئيساً للبنان واستبدلت تسمية لبنان الكبير بالجمهورية اللبنانية في ظل الانتداب الفرنسي[١٤].

ووفق تلك الرؤية يقول **وليد الخالدي** إن فرنسا أرادت خلق كيان متعددِ الطوائف يخدم مصالحها السياسية والاقتصادية ،فجعلت من التوازن الطائفي بديلاً عن الوحدة الوطنية [١٥]، كذلك يرى الباحث **أسكندر بشير** في دراسته الوثائقية فيقول في بداية الانتداب الفرنسي في لبنان ظهرت الطائفية كأداة لتقسيم الدولة، فقد استنزفت القوى الأجنبية الترابط المجتمعي واوجدت نظامًا سياسيًا قائمًا على المحاصصة الطائفية وتوظيف الخوف لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية [١٦]، وتماشياً مع ذلك رسخ الفرنسيين لاحقًا الواقع الطائفي من خلال دستور ١٩٢٦ الذي خصص المناصب السياسية بحسب الانتماء الطائفي، مما أسّس لثقافة المحاصصة بدل المواطنة[١٧]،فضلاً عن ذلك يوضح **أوسكار نيومان** أن الفرنسيين قد

شجّعوا النخب المارونية على قيادة الدولة مقابل ضمان مصالحهم الاستعمارية، مما همّش المسلمين السنة والشيعة في التمثيل والقرار آنذاك(١٨).

وبناءً على تلك المعطيات أصدرت السلطات الفرنسية عام ١٩٣٦ قراراً يتعرف بسبع عشرة طائفة في لبنان ولا يتعرف بـ لبنانية أي لبناني لا يكون من ضمن إحدى هذه الطوائف،رغم وجودها فإن الثقل السياسي الفعلي يتمحور حول ثلاث طوائف كبرى تتحكم ببنية السلطة هما الموارنة والسنة والشيعة وتشارك معها طوائف مؤثرة مثل الروم الأرثوذكس، الدروز، والأرمن الأرثوذكس، والسريان،اللاتين، الكلدان، ذات تمثل محدود ، واتبعت دولة فرنسا المنتدبة هذا القرار بقوانين وأنظمة هدفت جميعها إلى توطيد أسس النظام السياسي الطائفي لضمان استمرارية الطائفية كالقرار(١٤٦) في ١٨ تشرين الأول ١٩٣٨ و القرار رقم (٥٣) في نيسان ١٩٣٩ (١٩).

وفي المقابل لم تكن البنية الطوائف في لبنان نتاجًا طبيعيًّا أو عضويًّا لتطور المجتمع المحلي فحسب،بل تعود أصولها التأسيسية الحديثة إلى السياسات الممنهجة لفترة الانتداب الفرنسي (١٩٢٠-١٩٤٣) اذ عملت السلطات الانتدابية على ترسيخ حكم الطوائف كأساس للتنظيم السياسي والإداري للدولة الناشئة، مستغلة التعددية القائمة لكنها محوّلة إياها إلى نظام حكم صارم(٢٠).

ثالثاً: الميثاق الوطني ١٩٤٣ وبداية المحاصصة الحديثة

يُعدّ صيغة الميثاق الوطني غير المكتوب، الذي أُبرم بين بشارة الخوري (ماروني) ورياض الصلح (سني) عام ١٩٤٣، أول ترجمة سياسية متكاملة للحكم الطوائف الحديثة في لبنان المستقل، فقد تضمّن اتفاقًا ضمنيًا على توزيع المناصب الكبرى بين الطوائف، وعلى تبنّي سياسة "لا شرق ولا غرب "، في محاولة لتأمين الاستقلال وتحقيق توازن داخلي هشّ للبنان الحديث(٢١).

كان طبيعيًا مع ازدياد نمو الاتجاه الاستقلالي عند اللبنانيين(مسيحيين ومسلمين)، أن يتداولوا ميثاقًا وطنيًا ،يقول عنه **يوسف سالم:** "الذي أوصى بالميثاق الوطني هو الشعب اللبناني بأسره، ولم يصنعه رجل واحد أو رجال معدودون، بل صنعه اللبنانيون جميعًا إيمانًا

منهم بأن المحور الذي يلتفون حوله والسبيل الوحيد إلى الهدف الأسمى هو الاستقلال ولكن التفاهم العميق جسده ورمز إليه رجلان هما بشارة الخوري المسيحي الماروني ورياض الصلح المسلم السني، وأول خطوة نحو الميثاق، هو تحرك جدي في هذا الخصوص كان اجتماع وجهاء وناشطين سياسيين في بيت يوسف السودا، رئيس حزب "الاتحاد اللبناني"،حيث تبلور شعار الميثاق الوطني اللبناني(٢٢).

وقد أشار الباحث **فواز طرابلسي** إلى أن الميثاق الوطني على الرغم أنه أرسى الاستقلال السياسي،إلا أنه كرّس الانقسام المجتمعي للطوائف كقاعدة للحكم، إذ نصّ على أن يكون رئيس الجمهورية مارونيًا، ورئيس الوزراء سنيًا، ورئيس البرلمان شيعيًا، ما أدى إلى إدخال المحاصصة الطائفية في قلب النظام السياسي القائم(٢٣).

يرى المفكر السياسي والاقتصادي اللبناني **ميشال شيحا** أن النظام السياسي في لبنان لا يمكن أن يقوم إلا على قاعدة توافق الطوائف وتوازن المصالح، وهي رؤية تعكس توجهًا ليبراليًا محافظًا يعد الطائفية ليست عامل انقسام، بل عنصر غنى ثقافي وسياسي متجذّر في البنية الاجتماعية والتاريخية للبنان،و تندرج هذه الرؤية ضمن مقاربته الشاملة لفهم الكيان اللبناني، اذ يشدد شيحا على أهمية التعددية للطوائف الدينية كإحدى السمات الأساسية للهوية اللبنانية، كذلك يدافع عن نظام اقتصادي حر غير مقيد بتشريعات مركزية، ويرى في لبنان كيانًا مستقلًا من حيث الجغرافيا والتاريخ والثقافة والبنية الاجتماعية عن محيطه الإقليمي، ويصف شيحا لبنان بأنه وطن فريد يجمع بين الجبل والبحر أي طوائف لبنان ،وتُعد علاقاته الخارجية جزءًا لا يتجزأ من شخصيته السياسية والاقتصادية المعاصرة (٢٤).

رابعاً: أثر السياسة الاستعمارية في تعطيل الهوية الوطنية

إنَّ أبرز مفاعيل نشاة الطوائف سياسياً كانت موروثة من الاستعمار مما ساهمت بتقويض بناء الدولة الوطنية الجامعة، إذ لم تُطوّر النخب اللبنانية بعد الاستقلال مشروعًا وطنيًا شاملاً يتجاوز الانتماء الطائفي وبدلاً من ذلك اعتمدت الأحزاب والزعامات على قواعدها المذهبية، ما أدّى إلى تكرار الاصطفافات والانقسامات ، ترى **إليزابيث بيكارد** أن

النظام الطوائف اللبناني ليس مجرد موروث محلي فحسب، بل هو نتاج هندسة استعمارية عميقة هدفت إلى منع قيام دولة مركزية قوية[٢٥].

كما يُشير التحليل التاريخي لبعض الدراسات الحديثة إلى أن غياب عقد اجتماعي موحِّد في لبنان، قائم على مفهوم مواطنة جامعة، كان عاملاً محوريًّا في استدامة الصراع بين الطوائف وتحويل البلاد إلى ساحة للتنافس الإقليمي والدولي ، هذا الغياب حال دون بناء إجماع وطني حقيقي، فتحوَّلت المؤسسات إلى ساحات لصراع الهويات الفرعية والمصالح الخارجية[٢٦].

وبدوره ينوه الباحث **أمين حطيط** أن البنية السياسية للطوائف لم تكن ناتجًا طبيعيًا للمجتمع فحسب، بل صنيعة استعمارية أُعيد تثبيتها وتطبيعها في الوعي الجماعي عبر المنظومة التربوية والإعلامية ، ما ساعد على توارث الانقسامات بدل تجاوزها، بينما عززت وسائل الإعلام المرتبطة بجهات سياسية طائفية الولاءات الفرعية على حساب الهوية الوطنية هذه الآليات نقلت الانقسامات عبر الأجيال كأمر واقع [٢٧]

المحور الثاني: الطوائف السياسية في لبنان من الاستقلال حتى اتفاق الطائف (١٩٤٣-١٩٩٠)

أولًا: ترسيخ سلطة الطوائف بعد الاستقلال

بعد الاستقلال عام ١٩٤٣، تحوّل الميثاق الوطني إلى قاعدة شبه دستورية لتقاسم السلطة على أساس طائفي، فقد شُكّلت الحكومات والبرلمان وفق توازنات طائفية دقيقة، ترسّخ معها منطق التحزب لكل طائفة على حدا ، إذ أصبحت المناصب والامتيازات موزّعة بحسب الانتماء الديني وليس الكفاءة ،وانطلاقاً لذلك أصبح النظام السياسي في عهد الاستقلال ايديولوجية فكرية للدولة اللبنانية واساساً عاماً للاستقرار والتوازن ولكونها تعبر عن وحدة الجماعة بين مختلف التيارات السياسية للنخب في ترسيخ الجذور الاجتماعية والثقافية للطوائف واتجاهاتهم المختلفة[٢٨].

ومن زاوية أخرى يُحلِّل **بول سالم** أن لبنان في مرحلة ما بعد الاستقلال فشل في تأسيس دولة وطنية جامعة، بل عمل على تعزيز نموذج الزعامات عهد الطوائف القائم على

أنظمة المحسوبية وتوزيع الامتيازات، ويؤكد أن هذا النموذج حوّل الطوائف إلى كيانات شبه مستقلة تتفاعل مع مؤسسات الدولة عبر آليات للمساومات والتفاوض على المصالح الضيقة(٢٩).

وبصدد ذلك يرى المفكر اللبناني **ادمون رباط** إن سلطة الطوائف تكرست في دولة الاستقلال عن طريق سلوك الأشخاص الذين تبؤ وظائف الدولة بحيث يدور هؤلاء الوزراء والنواب والسياسيين في أفلاك طوائفهم ويعدون أنفسهم منتدبين عنها،ساعين جهودهم للحصول على تأييد أبناء طوائفهم فتخصيص المقاعد النيابية للطوائف وتوزيع الوظائف العامة بنسب معينة على ابنائها ،كان كافيين لسيادة سلطة الطوائف على جهاز الدولة برمته(٣٠).

ثانيًا: فشل محاولات الإصلاح السياسي للقضاء على سلطة الطوائف

وفي ظل تلك الظروف شهد لبنان بين خمسينيات وستينيات القرن العشرين سلسلة مبادرات إصلاحية طموحة تستهدف النظام السياسي، تمثلت في "الميثاق الثلاثي" عام ١٩٧٦ ومطالب الحركة الوطنية بإلغاء الطائفية السياسية، إلا أن النخب الحاكمة قاومت هذه المحاولات لحماية امتيازاتها، وهو ما يُفسِّره السياسي الشيوعي كريم مروة عبر تشخيص الطائفية كـ"أداة هيكلية" تستخدمها الطبقة السياسية لتقسيم المجتمع والاحتفاظ بالسلطة(٣١).

وإزاء ذلك كانت هناك عقبات هيكلية وإقليمية لمحاولات الإصلاح السياسي في لبنان منها : (٣٢)

١.**ممانعة النظام القائم:** تصدى النظام السياسي لكل إصلاح باعتباره تهديدًا لميزان القوى، لاسيما في مجالات التمثيل البرلماني وتقاسم المناصب للطوائف .

٢.**التدخل الإقليمي:**فشلت دعوات زعماء إصلاحيين مثل كمال جنبلاط لبناء دولة مدنية بسبب الاصطفافات الطائفية المدعومة إقليميًّا، اذ حوّلت القوى الخارجية لبنان إلى ساحة لتصفية حساباتها

٣.**الإرث التدميري للطائفية:**يكشف الباحث إسكندر بشير في دراسته الوثائقية كيف تحوَّلت سلطة الطوائف إلى آلة لصناعة الحروب عبر توظيف الخوف والهويات الفرعية، ما أفشل

جميع المحاولات الدستورية للإصلاح منذ حكومة الاستقلال عام ١٩٤٣ حتى تسعينيات القرن الماضي .

أما بالنسبة لعهد الطوائف سياسيًا في لبنان فهو (نظام ريعي) أي نخبوي يعود الى اسباب رئيسية أبرزها:

١.**تحوّلت الزعامات إلى وكلاء توزيع موارد الدولة:** عبر علاقات شخصية ،إذ تُستخدم الوظائف العامة والمشاريع والتراخيص كعملة سياسية لشراء الولاءات، هذا النظام يخلق تحالفات مصلحية معقدة تُقاوم أي إصلاح يهدد تدفق الريع، لاسيما في قطاعات الطاقة والاتصالات [٣٣]ومن مؤشرات ذلك نجد فشل إصلاح القطاع الكهربائي (٢٠١٨-٢٠٢٣) بسبب معارضة زعماء طائفيين يستفيدون من مولدات الخاصة التي تدرّ أرباحًا سنوية تصل إلى ٢ مليار دولار [٣٤].

٢.**الاستثمار الخارجي في الانقسام:** تعزز القوى الإقليمية الطائفية عبر تمويل الميليشيات واحتكار الخدمات في المشاريع الصحية والتعليمية التابعة لجهات طائفية ،التدخل في التشريعات لعرقلة قوانين مثل إلغاء تجريم التجديف لعام ٢٠٢٠ كذلك يرى أن ٧٨% من اللبنانيين يرون أن التدخل الخارجي هو العقبة الرئيسية للإصلاح [٣٥].

٣. **غياب البديل السياسي :** فشلت القوى الإصلاحية بسبب الانقسام الداخلي وتشرذم تيار ١٧ تشرين إلى ٢٢ كيانًا متنافسًا بسبب البرنامج الاقتصادي لاسيما عدم تقديم حلول عملية لأزمات العملة والبطالة والخطاب الطائفي المضاد كاستخدام نخب النظام لخطاب تخويفي ،الإصلاح يعني سيطرة طائفة على أخرى[٣٦].

يُظهر محاولات الإصلاح النظام السياسي في لبنان منذ عام ١٩٤٣ نمطًا متكررًا فيرجع ذلك إلى عدة مراحل رئيسية

١.**المرحلة الأولى:** ضغط شعبي أو أزمة مالية تدفع لمشروع إصلاح (مثل قانون الانتخابات ١٩٦٠).

٢.**المرحلة الثانية:**تفاوض النخب على صيغة تفرغ الإصلاح من مضمونه (تعديل القانون لصالح الزعماء).

٣.المرحلة الثالثة:استخدام المحاكم الطائفية وأجهزة الأمن لإسقاط المشروع (كمحاولة حل المحكمة)[٣٧].

ونستنتج مما تقدم أن هذه العوامل شكلت الإعاقة المباشرة دون احلال الإصلاح فقد مثلت في مصلحة النخب والتوظيف الخارجي والتدخل وضعف البديل أي الفراغ السياسي،مما يفسّر استمرار الأزمة رغم انفجار المرفأ عام ٢٠٢٠ والانهيار المالي عامي (٢٠١٩ -٢٠٢٣) .

ثالثًا: الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥-١٩٩٠) والنظام الطائفي

اندلعت الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥ نتيجة تراكم الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية،وكان أحد أبرز أسبابها استمرار هيمنة الطوائف القائم على النظام السياسي على المحاصصة والتمييز في توزيع السلطة والخدمات، فكانت حرباً استباقية لوقف المد الشعبي والقوى التقدمية في لبنان[٣٨] ، إذ يرى فواز طرابلسي أن الحرب الأهلية اللبنانية لم تنشأ بسبب الانقسامات الطائفية فحسب، بل كانت نتيجةً لانهيار البنية السياسية القائمة، حيث أدى تضعضع سلطة الدولة المركزية وانهيار العقد الاجتماعي إلى تفكك المؤسسات الرسمية، مما فتح المجال أمام صعود الميليشيات لبعض الطوائف كقوة بديلة تسدّ الفراغ في الحكم [٣٩].

فقد أقدم زعماء من الطائفة المارونية:كميل شمعون وريمون اده و بيار الجميل على تأسيس التحالف الثلاثي الطائفي عام ١٩٦٨ ضد نهج حكومة الجنرال فؤاد شهاب ،مستخدمين ابشع انواع التحريض الطائفي،فكان أحد العوامل الرئيسية لاندلاع الحرب الأهلية اللبنانية وما بعدها، مما شكلت الطائفية العائق الاساسي امام قيام دولة المؤسسات،لا بل كانت مسبباً ومفجَّرة للأزمات والحروب الدورية[٤٠].

وفي سياق ذاته، اكد **إلياس خوري** ان الحرب لم تُنهِ النظام القائم على الطوائف في الحكم، بل أسهمت في ترسيخ وتعزيز نفوذه، اذ تحولت الطوائف إلى كيانات شبه مستقلة تمارس دورًا سياسيًا واجتماعيًا منفصلًا عن الدولة، كما أن تدخل القوى الإقليمية ساهم في

إعادة إنتاج الطائفية وفق مصالح سياسية وعسكرية، مع تحديد مناطق نفوذ لكل منها واستغلال مصادر التمويل الخارجي(٤١).

رابعًا: اتفاق الطائف تسوية توافقية لا اصلاحاً بنيويا جذرياً

شكل اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ محاولة لإنهاء الحرب الأهلية، لكنه لم يُلغِ الطائفية السياسية فحسب، بل أعاد توزيعها بشكل أكثر توازنًا بين المسيحيين والمسلمين، فنُقل بعض صلاحيات رئيس الجمهورية(الماروني) إلى مجلس الوزراء (ذو الغالبية المسلمة)،لكنّ قاعدة المحاصصة بقيت على حالها (٤٢).

فقد أقرّ اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ إصلاحات دستورية هدفت إلى إعادة تنظيم توزيع السلطات بين الطوائف اللبنانية، وصادق عليها البرلمان في ٢١ أيلول ١٩٩١،إذ نصّت الوثيقة على انتماء لبنان العربي، والالتزام بالنظام الاقتصادي الحر، وتحقيق العدالة الاجتماعية والإنماء المتوازن، واقترحت الانتقال من الطائفية السياسية إلى الدولة المدنية عبر مرحلتين: أولى انتقالية يُنتخب فيها مجلس النواب على أساس طائفي، وثانية يُعتمد فيها الانتخاب خارج القيد الطائفي، مع إنشاء مجلس شيوخ لتمثيل الطوائف في القضايا المصيرية(٤٣) .

وعلى الرغم من الطابع الإصلاحي للوثيقة، لم تُنفذ البنود الجوهرية ،لا سيما ما يتعلق بإنشاء مجلس الشيوخ وإقرار قانون انتخابي خارج القيد الطائفي، وقد استمرت الرئاسات الثلاث موزعة طائفيًا بين الموارنة والشيعة والسنّة، وبقيت المحاصصة الطائفية تتحكم في بنية النظام السياسي والتعيينات الإدارية (٤٤).

أخفق اتفاق الطائف في تحقيق تحول ديمقراطي فعلي، إذ أدى غياب الإرادة السياسية، وتضارب مصالح الزعماء الطوائف إلى إعاقة تنفيذ الإصلاحات، ومع غياب قانون انتخابي مدني، بقي النظام الطائفي يعيد إنتاج نفسه في كل دورة سياسية، ما قوّض مشروع بناء دولة المواطنة (٤٥)،كما تؤكد منى فياض أن اتفاق الطائف لم يشكل تحولاً جذرياً في بنية النظام السياسي اللبناني، بل مثّل تسويةً بين الطوائف المهيمنة لإعادة توزيع السلطة في مرحلة ما بعد الحرب،وقد ترافق ذلك مع تحوّل لبنان من نظام الزعامات التقليدية إلى

نسخة أكثر تعقيداً من النظام المحاصصة الذي عززته الهيمنة الأمنية السورية المباشرة على مفاصل الدولة(٤٦).

ومن زاوية أخرى يرى **إلياس شوفاني** أن الاتفاق لم يؤدِ إلى تجاوز حكم الطوائف فحسب، بل أعاد إنتاجها بشكل أكثر تمأسساً وإنْ بأشكال أقل عنفاً مما كان عليه الحال خلال سنوات الحرب الأهلية (٤٧).

بدوره يرى **فواز منصور** أن الاتفاق الطائف لم يُلغِ حكم زعماء الطوائف الحاكمة بل أعاد توزيعها بين الطوائف، مما عزز منطق المحاصصة الطائفية بدل تجاوزه ، وقد عدّ أن الاتفاق قام بتجميل الطائفية لا تفكيكها،وأنتج نظامًا هشًا قائمًا على التوازن العددي والطائفي أكثر من كونه تعاقدًا ديمقراطيًا فعليًا(٤٨).

ويذهب **أمين حطيط** في تحليله لتطبيقات ميثاق الطائف إلى أن بنوده استُخدمت كـ"مناورة سياسية بين القوى الطوائف الكبرى لترسيخ مواقعها، بدل أن تكون مدخلًا لبناء دولة المواطنة"(٤٩) ، كذلك يُشير **محمد علام** أن اتفاق الطائف أرسى نظامًا قائمًا على "التعايش المؤقت لا التفاعل الوطني "،مما مهّد لمرحلة ما بعد الحرب التي اتسمت بالفساد، والعلاقات الشخصية، والانقسام البنيوي بين مكونات الدولة (٥٠).

من جانب آخر يحدد **باسل سلوخ** وآخرون أدوار الطوائف في لبنان في الجانب السياسي فيقول ان طائفة الموارنة ظلّوا يشكلون جزءًا أساسيًا من النخبة الطائفية والمؤسسية اللبنانية، لكن بعد اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ شهدت تأثيرهم التمثيلي تراجعًا نسبيًا، اذ يتحول النظام الطائفي ليكون أكثر شمولًا بين مختلف الطوائف، أما السنة فلديهم دور محوري في السلطة التنفيذية،لاسيما من خلال رئاسة الحكومة، ويستفيدون من الشبكات الزبائنية والاقتصاد الطائفي، مما يرسّخ نفوذهم في ما بعد الحرب،بينما الشيعة فتحولهم من طائفة مهمّشة إلى قوة سياسية عسكرية أساسية في لبنان، مدعومين من خلال بناء مؤسسات اجتماعية وثيقة وربطهم بالنخبة الاقتصادية، ما جعلهم من أبرز الفاعلين في النظام بعد الحرب الأهلية،أما الدروز فعلى رغم صغر عددهم، فإن لديهم زعامة سياسية قوية تمتد عبر أجيال، ما يمنحهم وزنًا يفوق حجمهم العددي ضمن النظام الطائفي اللبناني،كذلك الطوائف

المسيحية الأخرى كالأرثوذكس، الكاثوليك، الأرمن وغيرهما تشارك في التمثيل السياسي والإداري، وتستفيد من التوزيع الطائفي للمقاعد، لكنها لا تهيمن على مفاصل السلطة بنفس القدر الذي تملكه الطوائف الكبرى مثل الموارنة [٥١].

نتيجة لمحاولات الإصلاح الذي تمثل في اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ الذي أنهى الحرب الأهلية وسعى لتقليص النفوذ السياسي للطوائف في الحكم ، ظلّ النظام السياسي في لبنان محافظاً على بنيته الأساسية القائمة على المحاصصة الطائفية وفقاً للترتيبات الميثاقية،ما أتاح للطوائف الاستمرار في ممارسة دور سياسي مؤثر ضمن هيكل الدولة ،مما عزّز هيمنة الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الموحدة،وقد أسفر هذا الوضع عن استقرار هشّ، ظلّ رهيناً توازنات القوى الطائفية الداخلية وتأثيرات التدخلات الخارجية التي استثمرت في الانقسامات القائمة ،وتكمن الإشكالية الجوهرية في ضرورة تجاوز هذا الإرث التاريخي عبر تفكيك البنى الطائفية الراسخة، وإرساء عقد اجتماعي جديد يقوم على أسس المواطنة المتساوية، وفصل المؤسسات الدينية والطائفية عن هياكل الدولة، بما يضمن بناء نظام سياسي ديمقراطي يتجاوز الانقسامات المذهبية للطوائف اللبنانية [٥٢].

وتماشياً لذلك فقد تصدت وثيقة الوفاق الوطني ١٩٨٩ للطائفية بإدراج بند الهيئة الوطنية العليا لإلغائها في الدستور، إلا أن تشكيل الهيئة لم يتحقق طوال ٣٢ عامًا لاحقة ،ظلّت حبراً على ورق بالرغم من مضي عقود من اتفاق الطائف سبب تمسك زعماء الطوائف بامتياز تهم السياسية والاقتصادية [٥٣].

من جانب آخر واجه لبنان أزمة عميقة في نظامه السياسي، إذ أصبحت مؤسسات الدولة تعاني من شلل بنيوي ناجم عن تفاقم النزاعات بين الطوائف والتيارات السياسية المختلفة،وقد ساهم الفساد المستشري بين هذه الأطراف في تعزيز هذه الأزمة، إذ سعى كل طرف إلى تحقيق مصالحه الخاصة على حساب فاعلية الدولة ووحدة النظام السياسي[٥٤]، وبدوره يؤكد **غسان الزين** أن هيمنة سلطة الطوائف ظل عاملاً معيقاً للتطوير المؤسسي، إذ أدى إلى تمزق النسيج الاقتصادي من خلال تقسيم السوق المحلية وتبديد الموارد العامة، كما اعاقه صياغة سياسات تنموية متكاملة تستند إلى معايير وطنية موحدة[٥٥]، كما يشير **فواز**

منصور إلى أن المحاولات الإصلاحية ما بعد الطائف، لاسيما عبر قوانين الانتخابات، لم تنجح في إضعاف حكم الطوائف سياسيًا ،لأنها لم تلامس "التركيب الاجتماعي الاقتصادي الذي يغذي هذه الطائفية"[٥٦] ، وبالإضافة إلى ذلك أشار **أمين حطيط** أن الحوار السياسي اللبناني ظل محصورًا ضمن نطاق المكاسب الفئوية المحدودة، ما أعاق إصلاح النظام وأدى إلى إعادة إنتاجه بصورة شبه ثابتة[٥٧].

المحور الثالث: اتفاق الطائف وإعادة إنتاج النظام الطوائف ١٩٩٠-٢٠١٩

أولًا: مضامين اتفاق الطائف والطائفية السياسية

أقرَّ اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ في السعودية تعديلاتٍ هيكليةً نقلت صلاحيات رئيس الجمهورية (الماروني) إلى مجلس الوزراء، وعززت موقع رئيس الحكومة (السني)، مع الإبقاء على التوزيع الطائفي الثابت للمناصب السيادية [٥٨]،وبالرغم من أن النصّ الصريح على إلغاء الطائفية السياسية، افتقر الاتفاق إلى آليات تنفيذية، مما حوّله إلى إصلاح شكلي غير جوهري ، في هذا السياق التحليلي يلخص **جوزيف باهوت** إلى أن الاتفاق السياسي لم يؤدِّ إلى تجاوز النظام الطائفي فحسب، بل أسهم في ترسيخ مؤسسياً، اذ تحوّلت الدولة إلى إطار لتوزيع الصلاحيات والامتيازات وفق معايير طائفية محضة، ويشير إلى أن هذا التحول قد حوّل المؤسسات الرسمية إلى أدوات تدبير المصالح الفئوية بدلاً من أن تكون تجسيداً للإرادة الوطنية الجامعة[٥٩] .

في تحليله النقدي، يبرز **فولكر بيرتس كريمر** أن غياب آليات مؤسسية واضحة لإزالة نظام الطوائف في الاتفاق السياسي قد حوّله إلى مجرد أداة لتنظيم التوازنات الطائفية القائمة بدلاً من تقديم حلول جذرية لها،ويؤكد أن هذا النقص الهيكلي قد أتاح استمرار نظام المحاصصة كآلية رئيسية للضبط السياسي، مما عمّق من الطابع الانقسام للنظام السياسي[٦٠].

في تحليلها النقدي لاتفاق الطائف، تذهب منى فياض إلى أن الميثاق أسس لما يمكن تسميته بـ نظام الوصاية الثنائي، الذي مارسته كل من سوريا والمملكة العربية السعودية، وقد

نتج عن هذه الوصاية تحويل لبنان إلى فضاء جيوسياسي لضبط التوازنات الطائفية، مع الحفاظ على البنى الطائفية القائمة بدلاً من تفكيكها[٦١].

شكّل اتفاق الطائف محاولةً رسميةً لتجاوز الانقسام المجتمعي بين اللبنانيين من خلال بنود نصّت على إلغاء النظام السياسي القائم على الطوائف، غير أن الممارسة العملية أدّت إلى تعزيز هيمنة الزعامات واستمرار نظام المحاصصة، ورغم توقف العنف المسلح كإنجاز رئيسي في المرحلة الانتقالية، إلا أن هيمنة المنطق الانقسام على حساب مفهوم الدولة الحديثة حال دون إقامة مؤسسات حكومية فعّالة، ويتجلى استمرار الهيمنة الطوائف في عدة مؤشرات، منها:[٦٢].

١. عدم إقرار قانون انتخابي خارج إطار الاغلبية لحكم الطوائف في لبنان.

٢. إجراء الانتخابات النيابية خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٩ وفق دوائر انتخابية ذات أساس مذهبي

٣. فشل النظام في تحقيق تنمية متوازنة أو عدالة اجتماعية، هذه العوامل مجتمعة أسهمت في تعميق الإحباط الجماعي،وأفشلت آفاق التحول الديمقراطي الحقيقي في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية.

ثانيًا: الوصاية السورية وتعميق هيمنة الطوائف في المؤسسات الدولة

حافظ الوجود السوري (١٩٩٠-٢٠٠٥)على التوازنات الطوائف عبر تحالفات أمنية مع الزعامات التقليدية، مُعيدًا توزيع النفوذ لخدمة الاستقرار السياسي والمصالح السورية-الإيرانية ، لذلك يقدم الباحثون رؤى نقدية متكاملة في تحليلهم لتأثير الوصاية السورية على النظام السياسي اللبناني،وفقاً **لمايكل يانغ** يقول إن سوريا مارست آليات ضبط دقيقة للنظام الانقسام، إذ وظفته لتعزيز نفوذ حلفائها المحليين، مما ضمن استمرارية هيمنتها السياسية لحقبة طويلة[٦٣] ،فضلاً عن ذلك يكشف **فواز جرجس** كيف أن التعديلات الانتخابية المتتالية لعامي (١٩٩٢، ٢٠٠٠) قدمت خدمة للأجندة الطائفية عبر هندسة دوائر انتخابية مصممة خصيصاً لتعزيز سلطة الزعامات التقليدية وإعاقة ظهور تيارات سياسية وطنية عابرة للطوائف[٦٤].

وقد أشار **بول سالم** إلى أن الآليات التي أفرزتها هيمنة الطوائف في لبنان ساهمت في تفريغ مؤسسات الدولة من مضمونها الوطني والوظيفي، إذ تحوّلت الوزارات إلى أدوات لخدمة الشبكات المحسوبية المرتبطة بالزعامات الطوائف ،مما أدى إلى شلل شبه تام في أداء مؤسسات الدولة وفقدانها للفعالية في تقديم الخدمات العامة، وبدلًا من أن تُدار هذه الخدمات وفق اعتبارات الكفاءة والمصلحة العامة، أصبحت تُوزّع وفق معايير المحاصصة المقيتة، ما عمّق منطق الانقسام وأضعف مبدأ المواطنة، ورسّخ التبعيات الانقسام كبديل عن الانتماء للدولة المركزية(٦٥).

تمثل هذه التحليلات مجتمعة إطاراً تفسيرياً لفهم كيف أعادت الوصاية السورية إنتاج النظام السياسي القائم على ترسيخ الطوائف في صيغة أكثر مؤسسية، مع الحفاظ على جوهره للتحزب الطائفي الذي يقوّض أسس الدولة الحديثة،أعادت الوصاية السورية إنتاج المصالح المذهبية، اذ تحوّلت الوزارات إلى أدوات لتمويل الشبكات المحاصصات، مما شلَّ مؤسسات الدولة.

ثالثًا: الطائفية السياسية في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٥

بعد الانسحاب السوري عام ٢٠٠٥، استُبدلت الوصاية المباشرة بـ"نظام المحاصصة الذاتي" الذي عزّزه تحالف ٨ آذار و١٤ آذار ، فتشير الدراسات الحديثة إلى أن "غياب القوة الضابطة (سوريا) فتح الباب لصراع طائفي مُؤسسَتي تحت غطاء الديمقراطية التوافقية"، إذ وفقًا لتقرير معهد كارنيغي عام ٢٠١٦، حافظت النخب على النظام السياسي عبر "القانون الانتخابي النسبي عام ٢٠١٧" الذي كرّس التمثيل المذهبي تحت شعار التعدّدية(٦٦).

وفي ضوء ذلك كان هناك عدة عوائق هيكلية إدارية ساهمت بتوطيد سلطة الطوائف سياسيًا في لبنان منها:-

١. **عائق دستوري:** غياب آلية بديلة لتشكيل الحكومة غير المحاصصة عبر القوانين الموضوعة، فالدستور اللبناني الذي كرّس نظام الطوائف عبر المادة ٩٥ التي تجعل المحاصصة مبدأً تأسيسيًا النظام السياسي الموحد(٦٧).

٢. **عائق اقتصادي:** تحوّل النظام الطوئف إلى اقتصاد ريعي، اذ يُظهر سمير مقدسي أن "٤٠% من الموازنة تُوجَّه للتحزب الطائفي عبر التعيينات والصفقات" (٦٨).

رابعاً: اغتيال الحريري والشلل السياسي في حقبة ما قبل الانتفاضة (٢٠٠٥-٢٠١٩)

مثّل اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري في شباط ٢٠٠٥ نقطة تحوّل،إذ أدّى إلى خروج القوات السورية من لبنان، واندلاع صراع سياسي حاد بين ما عُرف بـ(قوى ١٤ آذار) المدعومة من الغرب والسعودية، و(قوى ٨ آذار) المدعومة من إيران وسوريا، ما كرّس انقسامًا عموديًا داخل الطوائف ذاتها(٦٩).

يشير **عماد سلامة** إلى أن ما بعد عام ٢٠٠٥ لم يُمثّل تراجعًا للنظام الطوائف فحسب ، بل تحوّلًا إلى طائفية أكثر تسييسًا، إذ انقسمت كل طائفة إلى معسكرات متناحرة ، لكن ضمن الإطار الانقسام ذاته ، كما شهدت البلاد أزمات متتالية في تشكيل الحكومات، والتعطيل المتبادل بين الرئاسات، ما عرقل عمل الدولة لسنوات متعددة(٧٠).

مع بداية الحرب السورية عام ٢٠١١، دخل لبنان مرحلة جديدة من التأزم السياسي، إذ انتقل الانقسام الداخلي إلى ملفات إقليمية حادة، وقد تمسّكت النخب الطوائف بمواقعها رغم الانهيار الاقتصادي وتدهور الخدمات، حيث تحوّلت الدولة إلى "كيان فارغ" تُديره الطوائف كجماعات مصالح ،فيقول **زيد العظم** إن النظام الطوائف في لبنان لم يعد فقط إطارًا للتمثيل السياسي فحسب ، بل أصبحت وسيلة لتدهور الاقتصادي والتهرب من المساءلة(٧١)،وادت الأزمات المالية المتفاقمة، وغياب الإصلاحات، إلى تقويض ثقة المواطن بالمؤسسات الرسمية، وقد وصف **تيمور غوكلو** هذه المرحلة بأنها "تجسيد للديمقراطية الطائفية الفاشلة، اذ تتقدم الزعامات الطائفية وتنهار الدولة"(٧٢).

المحور الرابع:الحراك الشعبي اللبناني(انتفاضة ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩) ومستقبل الحكم السياسي في لبنان

شكَّلت الهيمنة البنوية لنظام المحاصصة الطائفية، كما تجسَّدت في الوثيقة الدستورية المنبثقة عن اتفاق الطائف عام ١٩٨٩، الإطار الحاكم للدولة اللبنانية في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية، وقد أرسى هذا الاتفاق الأسس الدستورية والسياسية والاقتصادية لبنية

الحكم، غير أن تطبيقه بقي جزئياً ومتعثراً وعلى امتداد الحقبة التالية للحرب، واجه هذا النظام إشكاليات بنيوية متجذرة، تجلَّت عبر تحديات متلاحقة أبرزتها الموجات الاحتجاجية المتعاقبة في أعوام ٢٠١١ و٢٠١٥ و٢٠١٩، عبَّرت عن رفضٍ متعاظم للهويات الفرعية المُسيَّسة لصالح مفهوم المواطنة الجامعة(٧٣)، إذ تدرس هذه الموجاتَ كتمظهراتٍ تاريخية لمعارضة جذرية للنموذج السياسي القائم مع تتبُّع تطور خطابها وآلياتها وتأثيرها في استقرار النظام ،وترتكز التحليلات على إطار "هياكل الفرص السياسية" (McAdam & Tarrow)، إذ سهَّلت عواملُ منها: ضعف الدولة المركزية و تفكُّك التحالفات النخبوية الطائفية، والتأثيرات الإقليمية (كموجات الربيع العربي)، وفعالية وسائل التواصل الاجتماعي في التعبئة، وبروزَ تحديّات جماهيرية غير مسبوقة للنظام، إذ تُعد هذه الاحتجاجات جزءاً من حركات اجتماعية أوسع تسعى لإعادة صياغة العقد الاجتماعي بعيداً عن المنطق الطائفي(٧٤).

شهد لبنان سلسلة من الحركات الاحتجاجية المتعاقبة التي استهدفت القوى الطوائف المهيمنة، ففي ٢٧ شباط ٢٠١١ اندلعت احتجاجات شعبية التي نادت بإسقاط النظام الطائفي، مجسّدةً رفضها عبر شعار "**لا للطائفية، نعم للمواطنة**"، وامتدت لتشمل عدة مدن لبنانية(٧٥)، ثم تصاعد الخطاب الاحتجاجي عام ٢٠١٥ مع **حركة "طلعت ريحتكم**" التي استخدمت شعار "**كلّن يعني كلّن**" كأداة رمزية لكشف استغلال النخب الطوائف للموارد العامة وهشاشة النظام القائم، وفق تحليلات علمية(٧٦)، أما ذروة التحدي فتمثلت بانتفاضة ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩ التي تجاوزت المطالب الضريبية المباشرة لتصير حركة وطنية شاملة، مستفيدةً من منصات التواصل الاجتماعي لتعبئة الرافضين للطائفية كمبدأ حاكم(٧٧)، فقد جاءت هذه الحركات كرد فعل مباشر على أزمة النفايات التي كشفت فشل النخب الطائفية المُحاصَصَة في إدارة أبسط الخدمات الأساسية، إذ تميّزت باستخدامها شعاراً قوياً وقابلاً للتوسّع هو "كلّن يعني كلّن"، موحّداً السخط الشعبي ضد الطبقة السياسية بأكملها دون تمييز بين زعيم طائفة وآخر(٧٨)، حوّلت الحركة أزمة بيئية إلى هجوم رمزي وسياسي لاذع على النظام برمّته، مبرهنةً على "هشاشة البنية التحتية السياسية" واستغلال النخب للموارد العامة

والمناصب لتعزيز مصالحها وزبائنيّتها[٧٩]، كانت حركة "طلعت ريحتكم" دليلاً عملياً على فشل النظام في أداء وظائفه الأساسية.

يعود جذور الحراك الشعبي اللبناني وفشل عهد الطوائف الى اندلاع الحراك في ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩ رفضًا للفساد وانهيار الاقتصاد لاسيما تراجع الليرة بنسبة ٩٨%، وهو ما يُعزى مباشرةً لسياسات النخب الطائفية، إذ يرى جوزيف باهوت أن الحراك الشعبي كان رفضًا لـ عقد طائفي فاسد حوّل الدولة إلى آلة لتدهور المال العام [٨٠].

ساد لبنان خلال تلك المرحلة العديد من العوائق الهيكلية أمام التغيير ولاسيما المنظومة الطائفية التي استغلت من قبل الأحزاب الطائفية لتفكيك الحراك الشعبي، فضلاً عن العامل الأول ساهم العنف الممنهج في قمع المتظاهرين، بالاضافة إلى ذلك ساهم الغياب البديل في عجز الحراك عن صياغة برنامج سياسي موحَّد [٨١] .

وهنا لابد من بيان ما هي أهم المرتكزات والمظاهر الأساسية التي أدت إلى تعرض الحراك الشعبي في لبنان الى الاخفاقات:-[٨٢].

١. **الفجوة بين الشارع والنخب** :فشل الحراك في اختراق المنظومة بسبب القانون الانتخابي المحاصصة عام ٢٠١٧، الذي سمح للأحزاب الطوائف بالسيطرة على البرلمان (٧٢% من المقاعد في ٢٠٢٢)،ويوضح **ناجي أبي سمرا** أن النظام السياسي القائم في لبنان أعاد إنتاج نفسه عبر آليات ديمقراطية شكلية.

٢. **التمويل الخارجي:** حافظت التيارات الفكرية والحزبية على نفوذها عبر تدفق مالي اقتصادي جراء المعونات والمساعدات الإيرانية و السعودية لقوى الطوائف اللبنانية.

وقد أشار **يوسف شويري** ان الحراك الشعبي كشف تناقض النظام السياسي لهيمنة الطوائف إذ يدّعي الديمقراطية لكنه يرفض مبدأ تداول السلطة[٨٣]،بالاضافة إلى ذلك يرى الباحث **باسل صليبيا** في دراسته(الحراك اللبناني:من الاحتجاج إلى الدستور) بأن الحراك الشعبي اللبناني ولّد مسودات دساتير بديلة مثل (مبادرة الدستور الجديد) إذ تُلغي سياسة الطوائف وتُرسي دولة المواطنة المدنية [٨٤].

مثّلت انتفاضة تشرين الأول ٢٠١٩ منعطفاً حاسماً في الوعي السياسي اللبناني عبر تجسيدها رفضاً جذرياً للنظام الطوائف وفساده الهيكلي، إلا أنها واجهت رغم التفاؤل الأولي آليات تطبيق منهجية من القوى السياسية المهيمنة سعة استيعابها ضمن أُطر المحاصصة التقليدية،مع الإشارة إلى أن التحوّلات النوعية في وعي المجتمع المدني لاسيما لدى الشباب تعبّر عن إرادة صاعدة لتجاوز هيمنة الطوائف مما تتطلب بناء مؤسسات بديلة تحمي هذا التوجه من استعادة البنى القديمة لشرعيتها(٨٥)، كما عدت دراسات أخرى أن ضعف هيكلة المجتمع المدني اللبناني وحالة الانقسام العميق حدّت من قدرة الاحتجاجات على إحداث تغيير بنيوي فعلي (٨٦).

فقد شهدت انتفاضة ١٧ تشرين ٢٠١٩ مشاركة كبيرة من الشباب اللبناني من الذكور والأناث ،إذ بلغت نسبة النساء ٤٠% من مجموعات الحراك، مما ساهموا بادورًا محوريًا في عقلنة الخطابات وتحطيم الانقسامات الطائفية، واجه المحتجون منظومة المحاصصة الطائفية عبر شعارات وطنية فاضحة مثل "**ثورة على الخوف**" و"**عهد الطوائف انتهى**"، كانت وسائل التواصل الاجتماعي لاسيما واتساب و الفيس بوك ،هما المنصات المركزية اللذان ساهما في نقل الأخبار وتنظيم التحركات الحيّة، بذلت من خلالها جهود واضحة لكسر روايات الإعلام التقليدي المتحيزة للطوائف(٨٧).

تشكّل موجات الاحتجاج المناهضة لنخب الطوائف في لبنان لسنوات (٢٠١١، ٢٠١٥، ٢٠١٩) سلسلة تاريخية مترابطة تشهد على استمرارية رفض شريحة واسعة من اللبنانيين للنظام القائم على المحاصصة الطائفية، تبيّن تطوراً ملحوظاً في الخطاب من المطالبة بالمواطنة إلى شمولية إسقاط النظام، والأساليب من التظاهر التقليدي إلى التعبئة الرقمية الضخمة والاعتصامات المفتوحة، والحجم والتأثير، وعلى الرغم فشلها حتى الآن في إحداث تغيير جذري في بنية نظام عهد الطوائف بسبب مرونته وقدرته على المناورة وقمع أجهزته، إلا أن هذه الحركات حققت إنجازات جوهرية منها:-(٨٨).

١. **كشف الهشاشة البنيوية:** فضحت عجز نظام عهد الطوائف عن تقديم الخدمات وإدارة الأزمات وحكمته الفساد المستشري.

٢. **تحدي شرعية النخب الطوائف:** نسفت شرعية الطبقة السياسية التقليدية وقطعت الصلة التحزب مع قطاعات شعبية واسعة.

٣. **تشكيل هوية بديلة:** ساهمت في بلورة هوية وطنية جامعة تتجاوز الانتماءات الطائفية الضيقة، ولاسيما لدى جيل الشباب .

٤. **خلق ذاكرة جمعية مقاومة:** أسست لتراث احتجاجي وتجارب تنظيمية يمكن البناء عليها في المستقبل.

الجدير بالذكر أن الباحث **يوسف شويري** يبين في دراسته الوثائقية" الديمقراطية الطائفية..، فيقول إن الحراك الشعبي كشف تناقض النظام السياسي وانه يدّعي الديمقراطية، لكنه يرفض مبدأ تداول السلطة، وان غياب قيادة موحدة للحراك سمح للتيارات الفكرية والحزبية لقوى الطوائف باستعادة السيطرة عبر آليتين:(٨٩) .

١. استغلال الانهيار الاقتصادي لتعزيز المحسوبية لقوى الطوائف الحاكمة.

٢. تشويه صورة المتظاهرين عبر خطاب طائفي .

يتضح مما سبق أن هذه الاحتجاجات تبقى فصولاً في مسار طويل ونضال مستمر لإعادة تعريف الدولة والمواطنة في لبنان بعيداً عن القيود الطائفية،مؤكدةً أن استمرار النظام على حاله ليس قدراً محتوماً، بل هو محل تحدٍ دائم من قِبل قوى المجتمع المدني والحركات الشعبية الساعية لإرساء دولة القانون والعدالة الاجتماعية والمواطنة المتساوية.

أظهرت دراسات ميدانية، أن الشباب اللبنانيين عبر مختلف الطوائف والعناوين الجغرافية، كانوا حاملين لرؤية موحدة مضادة للطائفية ويسعون إلى تغيير جذري في النظام السياسي ،كما وجدت أبحاث علمية أن الشباب كانوا ينظرون إلى الدين كـ"إيمان" وليس كـ"هوية طائفية"، مما ساعد في تعزيز التضامن بين الجماعات الدينية المختلفة ،كما وصفت الاحتجاجات بأنها لحظة توحّد غير مسبوقة رفضت عهد الطوائف والانتماءات الحزبية ، ملوحة بأن الشباب كانوا القوة المحركة لهذا التحول في العقل الجمعي ومع ذلك، أشار تحليل لـ الشرق الاوسط إلى أن غياب التنظيم القيادي الموحد حدّ من مدى تأثير الحراك، ولم يترجم إلى بديل سياسي قوي مستدام (٩٠) .

أظهر الشباب اللبنانيون عبر مساحةٍ رقمية مفتوحة وواسعة رفضًا جماعيًا للنظام القائم ذات موجهة وطنية واضحة، متظاهرين في شعار "**عهد الطوائف انتهى**" ورفع العلم اللبناني كبديل للرموز النخب الطوائف،وقد ساعد الإعلام الرقمي في تنظيم الحراك وفضح انحياز الإعلام التقليدي(٩١).

لابد من القول إن الحراك الشعبي بعد عام ٢٠١٩ يُعد تحديًا عمليًا جماهيريًا لهذه المنظومة، وإن لم يثمر عن بديل سياسي واضح، إلا أن ما بدأ كاحتجاج اقتصادي تطور إلى مشروع وطني تتقاطع فيه الرغبة في العدالة الاجتماعية مع السعي إلى الدولة المدنية.(٩٢).

أسهمت الاتفاقات الإقليمية (مثل اتفاق الدوحة ٢٠٠٨) في تعزيز عهد الطوائف عبر منح الدول المجاورة حق الوصاية على توازنات القوى الداخلية، كما تجلى في أزمة الرئاسة ٢٠٢٢-٢٠٢٣، إذ تُجمِع الدراسات على أن عهد الطوائف السياسي تحول إلى أوليغارشية طبقية، إذ تختزل الصراع إلى:(٩٣).

١. تناقض بين متطلبات المواطنة الحديثة وهياكل السلطة التقليدية.

٢. تحالف النخب الاقتصادية-الايدولوجية السياسية لعرقلة الإصلاحات.

٣. توظيف الأزمات(مثل انفجار المرفأ ٢٠٢٠) لتعزيز السيطرة الطوائف،إذ يستهلك النظام السياسي ٤٣ % من الناتج المحلي عبر شبكات المحسوبية، اذ تُوجَّه ٧٨% من التعيينات الحكومية بناءً على الولاء لزعماء الطوائف لا الكفاءة ، كما يرى ٨٢% من اللبنانيين يعدون حكم الطوائف وتجذهم في في مؤسسات الدولة عائقاً رئيسياً للتنمية الاقتصادية.

كشفت الانتخابات البرلمانية اللبنانية عام ٢٠٢٢ استمرارَ هيمنة زعماء الطوائف على آليات توزيع المناصب على الرغم من دخول نُخبٍ مستقلة جديدة (٩٤)، وإزاء انتهاء ولاية الرئيس ميشال عون عام ٢٠٢٢، امتدّ الفراغ الرئاسي حتى نهاية ٢٠٢٣ نتيجة تحكُّم التوازنات الطائفية في آلية اختيار الخلف(٩٥)، وقد أكدت الدراسات الحديثة أن"غياب قانون انتخابي عادل (كالدوائر الفردية) يحول دون تحول ديمقراطي حقيقي(٩٦).

من جانب آخر تؤكد دراسات مقارنة مع تحولات ديمقراطية عربية للباحثة أمل بوشارب في دراستها (الحراكات العربية: الدروس المستفادة من تونس ولبنان) أن "نجاح التونسيين في إسقاط النظام يعود لوجود جيش محايد، بينما في لبنان تحالف الجيش مع الأحزاب الطائفية كان العامل الحاسم " [٩٧].

في ضوء ذلك يكشف تقرير البنك الدولي أن ٣٥% من التحويلات المالية في لبنان لسنوات (٢٠٢٢-٢٠٢٣) موجَّهة لتمويل الشبكات النخب الطوائف وتيارتها الايدلوجية السياسية[٩٨].

دور الإعلام الاجتماعي في تحفيز الوعي المدني وتحدي هيمنة الطوائف في لبنان

برز الإعلام الاجتماعي في السنوات الأخيرة كمنصة رئيسية أسهمت في تحفيز وعي سياسي جديد لدى فئات واسعة من الشباب اللبناني، ولاسيما من خلال التعبير عن رفض سياسة الطوائف التي هيمنت على المشهد الوطني لعقود ، لقد ساهمت هذه الوسائل دورًا محوريًا في تنظيم وتنسيق احتجاجات انتفاضة ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩، إذ استُخدمت لنشر الأفكار المناهضة للنظام الطائفي ولتسهيل الاتصال بين المتظاهرين[٩٩]،فضلاً عن ذلك يرى **فواز منصور** أن الإعلام الاجتماعي خلق فضاءً بديلًا لكسر احتكار الطوائف على وسائل الإعلام التقليدية، مما أتاح بروز خطاب مدني يدعو إلى بناء دولة المواطنة القائمة على المساواة والحقوق[١٠٠]مع ذلك يحذر **محمد علام** من أن هذا الإعلام قد يُساء استخدامه في نشر خطاب كراهية طائفية وأخبار مزيفة، مما يعزز الانقسامات بدلاً من تجاوزها، وهو ما يستلزم تطوير آليات رقابة مدنية وأخلاقية فعالة، كذلك أن بعض القوى للطوائف تستغل وسائل التواصل الاجتماعي لنشر خطاب تحريضي طائفي، مما يستدعي زيادة الوعي الرقابي لدى الجمهور، بناءً على ذلك، يظل الإعلام الاجتماعي والإعلام البديل في لبنان من أهم أدوات تحفيز الوعي المدني ومقاومة الطائفية، رغم وجود تحديات تتطلب استراتيجيات رقابية مجتمعية فعالة[١٠١]

ومن خلال الدراسات الأجنبية، يؤكد **مايكل يانغ** أن الإعلام الاجتماعي كان أداةً هامة في تعزيز الوعي السياسي بين الشباب اللبناني،لكنه في الوقت ذاته يحمل مخاطر

تأجيج النزاعات والانقسامات الطائفية عبر الفضاء الافتراضي[١٠٢]،كذلك، يشير **جوزيف بحوث** إلى أن الإعلام الجديد يمثل ساحة صراع بين القوى المدنية التي تسعى للتغيير والقوى التقليدية التي تحاول الحفاظ على النظام الطائفى ، ولذلك يشكل الإعلام اللبناني البديل أداة مهمة لتحفيز مشاركة الشباب في الحياة السياسية المدنية، لكنه يواجه مقاومة من أنظمة تحاول السيطرة على الخطاب السياسي وإدامة الانقسامات الطائفية،بناءً على ذلك يظهر الإعلام الاجتماعي كعنصر مركزي في معركة تغيير الطائفية السياسية، اذ يمكن أن يكون إما أداة تمكين للوعي المدني وإحداث الإصلاح، أو سلاحًا في يد قوى تحافظ على الانقسامات السياسية والاجتماعية في لبنان[١٠٣]

ساهم الإعلام الاجتماعي دورًا محوريًا في تحفيز التحول السياسي في لبنان، إذ ادى دوراً فعالاً في خلق مناخ جديد يتجاوز الهيمنة التقليدية للأحزاب الطائفية على وسائل الإعلام، وفتح المجال أمام خطاب مدني يعزز قيم المواطنة ويدعو إلى تجاوز المحاصصة الطائفية[١٠٤]، كما أشار المركز اللبناني للدراسات الإعلامية إلى دعم الإعلام الاجتماعي لحركة الإصلاح السياسي، موضحًا كيف ساعد الإعلام في رفع وعي الجمهور وحشد الدعم نحو بناء دولة مدنية[١٠٥]من جهة أخرى، كذلك كانت قناة الجديد اللبنانية من أبرز المنصات التي تناولت الطائفية السياسية خلال احتجاجات ١٧ تشرين الأول ، اذ خصصت برامج خاصة ناقشت أضرار الطائفية على المجتمع اللبناني ودعت إلى إلغائها لبناء دولة مدنية حديثة[١٠٦]، ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة في المجتمع اللبناني الديمقراطي الحديث.

أما إذاعة صوت لبنان الحر، فقد تبنت خطابًا إعلاميًا مدنيًا يؤكد على أهمية تعزيز الوحدة الوطنية والتغلب التدريجي على الطائفية من خلال الحوار والمصالحة الوطنية، معتبرة أن ذلك يمثل الأساس لأي إصلاح سياسي حقيقي ومستدام[١٠٧].

وأصدرت مؤسسة المركز اللبناني للدراسات الإعلامية تقريرًا يدعم استخدام الإعلام الاجتماعي كأداة فعالة لمكافحة الطائفية، مشيرة إلى قدرة الإعلام على رفع وعي المجتمع بمخاطر الطائفية وأهمية بناء دولة مدنية قادرة على ضمان العدالة والمساواة بين جميع المواطنين [١٠٨]،بالإضافة إلى ذلك، كانت صحف لبنانية مثل النهار واللواء وغيرهما منبرًا

لنشر تحقيقات وتقارير نقدية تُسلط الضوء على تأثير الطائفية على استقرار الدولة اللبنانية، حيث انتقدت المحاصصة الطائفية التي تعيق بناء مؤسسات ديمقراطية فعالة، مع التأكيد على ضرورة إصلاح النظام السياسي لتعزيز المشاركة المدنية والشفافية[١٠٩].

تُبرز هذه المواقف الإعلامية التوجه نحو دعم خطاب مدني ووطني يسعى إلى مواجهة الطائفية، بالرغم من التحديات الكبيرة التي يفرضها المشهد السياسي اللبناني

آفاق الخروج من النظام الطوائف – المناقشة والتحليل و الخاتمة

تشير الدراسات إلى أن الخروج من حكم الطوائف في لبنان يتطلب إعادة بناء شاملة للعقد الاجتماعي والدولة على أساس المواطنة المتساوية بعيدًا عن المحاصصة الطائفية،وأهمية تنمية وعي مدني جديد يتجاوز الانتماءات الطائفية ويتبنّى القيم الديمقراطية الحديثة كأساس لأي إصلاح حقيقي[١١٠] .

من جانبه، يرى **خالد بو دياب** أن الطريق إلى التغيير السياسي في لبنان يمر عبر دعم القوى المدنية المستقلة وتقوية المجتمع المدني كحاضنة للتغيير[١١١]، أما فواز منصور فيوصي بتعديل قانون الانتخاب واعتماد النظام النسبي لتقليل هيمنة الطوائف على العملية السياسية[١١٢] .

تكشف المقارنة وتجلياتها انتفاضة ١٧ تشرين ٢٠١٩، عن وجود تحول بنيوي في الوعي السياسي اللبناني، لاسيما لدى فئة الشباب، ففي حين ركزت الدراسات الحديثة على فشل الطبقة الحاكمة في تفعيل آليات إلغاء الطائفية واستمرارها في توظيف الانقسام المذهبي للحفاظ على سلطتها، جاءت انتفاضة تشرين لتعلن بوضوح سقوط شرعية هذا النظام في وجدان شريحة واسعة من المواطنين، ومع أن الانتفاضة لم تُثمر عن تغيير مؤسسي فعلي، فإنها أرست أسسًا لخطاب سياسي بديل يقوم على المواطنة والدولة المدنية والمحاسبة.

المناقشة والتحليل الدراسة والخاتمة

يواجه النظام السياسي اللبناني اليوم لحظة حاسمة، إذ بات مصير الدولة مرهونًا بمدى قدرة الوعي الشعبي المتجدد على التحوّل إلى مشروع سياسي مؤسساتي قادر على اختراق البنية الطائفية الراسخة، لم يعد مطلب إلغاء الطائفية مجرّد بند مؤجل في اتفاق

الطائف، بل تحوّل إلى مطلب شعبي يعكس تحولات اجتماعية وثقافية عميقة، وفي ظل صراع بين منظومة طائفية مترسخة ووعي جمعي يتخطاها، يقف لبنان أمام خيارين متباينين: إما السير نحو دولة مدنية جامعة، أو الاستمرار في التآكل والانهيار بفعل نظام عاجز عن إنتاج الاستقرار.

تُظهر الدراسة أن الطائفية في لبنان لا تعبّر عن تنوّع ديني بقدر ما تجسّد إرثًا استعماريًا فرنسيًا عمد إلى ترسيخ السلطة على أسس طائفية، ما أدى إلى تكوين بنى التحزب وهويات جزئية (مارونية، سنية، شيعية) طغت على الهوية الوطنية الجامعة، وقد أدى هذا النموذج إلى تراجع الكفاءة في التمثيل السياسي لمصلحة الولاءات الطائفية .

وعلى الرغم من توفر آليات شكلية للديمقراطية كالدستور والانتخابات، بقي النظام اللبناني حبيس توازنات طائفية عطّلت مبدأ تداول السلطة الفعلي في النموذج التوافقي الذي أقرّه اتفاق الطائف ،كان هدفه الحؤول دون هيمنة طائفة واحدة، لكنه في المقابل أرسى "حق الفيتو الطائفي"، ما جعل مؤسسات الدولة عرضة للشلل، كما في حالات الفراغ الرئاسي أو التعطيل الحكومي المتكرر عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٢، هذه الصيغة التوافقية أفضت إلى إنتاج حكومات غير فعالة، وعرقلت قدرة الدولة على اتخاذ قرارات سيادية حاسمة، ما جعل من الديمقراطية في لبنان إطارًا شكليًا يفتقر إلى الفعالية المؤسساتية [١١٣].

شكلت الاحتجاجات التي اندلعت في أعوام ٢٠١١، ٢٠١٥، ولاحقًا في ٢٠١٩، شكلت تحوّلاً نوعيًا في وعي الشارع اللبناني، حيث عبّر المواطنون عن رفضهم لمنظومة الفساد والمحاصصة الطائفية إلا أن هذه الانتفاضات، وعلى الرغم من طابعها العابر للطوائف، لم تُترجم إلى تغيير سياسي فعلي، بسبب غياب قيادة موحدة، والانقسام حول الرؤية الوطنية، بالإضافة إلى سيطرة الأحزاب الطائفية على مفاصل الدولة، إذ مثّلت انتفاضة ١٧ تشرين الأول تحديدًا لحظة مفصلية في تاريخ لبنان السياسي،لكنها سرعان ما واجهت محاولات احتوائها وافراغها من مضمونها، مما أجهض إمكانية تحقيق تحول جذري في بنية النظام السياسي اللبناني المعاصر .

أظهرت الدراسة بأن النظام السياسي للطوائف القائم في لبنان يشكّل عائقًا جوهريًا أمام بناء ديمقراطية فاعلة ومؤسسات قوية، إذ لا يمكن تحقيق عقد اجتماعي مستدام دون إعادة صياغة بنى الدولة على أسس المواطنة بدل الطائفة، وقد أثبتت التجربة اللبنانية أن الطائفية السياسية تتنافى مع استقرار الدولة الحديثة، وأن الفصل بين الدين والسياسة يُعد شرطًا أوليًا لأي إصلاح بنيوي ، فالطائفية لم تكن أداة مرحلية لتنظيم الحكم، بل تحوّلت إلى بنية متكاملة من المصالح والولاءات تحكم مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية، كما أن اتفاق الطائف بالرغم من نواياه الإصلاحية، لم يُحدث القطيعة المطلوبة مع هذه البنية، بل أعاد إنتاجها بصيغة توافقية جديدة، أما انتفاضة ١٧ تشرين الأول، فقد جسّدت وعيًا وطنيًا عابرًا للطوائف، لكنها افتقرت للترجمة السياسية والتنظيمية ،ويظل التحدي الأكبر هو تحويل هذا الوعي إلى مشروع وطني مدني يعيد بناء الدولة على قاعدة المواطنة والعدالة الاجتماعية.

التوصيات

١. بدء مسار تدريجي لإلغاء المحاصصة الطائفية ، ولاسيما في الوظائف الإدارية والمؤسسات العامة.
٢. إنشاء مجلس شيوخ تمثيلي للطوائف، يقابله مجلس نواب يُنتخب على قاعدة غير طائفية.
٣. تعديل قانون الانتخابات باتجاه النسبية، مع اعتماد دوائر كبرى ولوائح وطنية عابرة للطوائف.
٤.تشكيل هيئة وطنية مستقلة لإدارة التعددية الدينية والثقافية، أسوة بتجارب مثل جنوب أفريقيا أو الهند.
٥. تعزيز استقلالية مؤسسات الرقابة والمساءلة، كديوان المحاسبة وهيئة مكافحة الفساد.
٦. إعادة هيكلة المناهج التعليمية بما يعزز الهوية الوطنية الجامعة، بعيدًا عن السرديات الطائفية.
٧. دعم إعلام وطني مستقل، يتجاوز التمويل السياسي للطوائف.

النتائج

١. الطائفية السياسية في لبنان هي نتاج تاريخي مركّب وليست مجرّد ظاهرة دينية.
٢. فشل اتفاق الطائف في إرساء نموذج ما بعد الطائفية نتيجة تحكم النخب الطائفية بمفاصل السلطة.
٣. الحراك الشعبي أكد وجود رغبة مجتمعية في التغيير، لكنه اصطدم بواقع سياسي طائفي متماسك.
٤. تجاوز الطائفية يستوجب إصلاحًا دستوريًا شاملاً، وتحولًا ثقافيًا وإعلاميًا يعيد بناء الثقة الوطنية.

الخاتمة

تُبيّن الدراسة أن الطائفية السياسية في لبنان لم تكن مجرد آلية لتوزيع السلطة بين مكونات المجتمع فحسب، بل نظامًا بنيويًا تَشكَّل بفعل تداخل عوامل داخلية وإرث استعماري رسّخ البنية الطائفية في الدولة الحديثة منذ الاستقلال. وقد أفضى هذا النظام إلى تقويض مبدأ المواطنة، وأنتج مؤسسات مشلولة وعاجزة عن تجسيد الديمقراطية التمثيلية الفعلية. فبدل أن يكون اتفاق الطائف محطة للانتقال نحو الدولة المدنية، أعاد إنتاج التوازنات الطائفية، وأبقى على منطق تقاسم السلطة، مما ساهم في تفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية، كما أن الحراك الشعبي، لا سيما انتفاضة ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩، شكّل لحظة فارقة في مسار الوعي السياسي اللبناني، إلا أنه لم ينجح في تحقيق تحول فعلي نتيجة غياب البنية التنظيمية واستمرار الهيمنة الطائفية، ومن ثمّ، فإن تجاوز الطائفية لا يمكن أن يتحقق عبر تسويات ظرفية، بل يتطلّب مشروعًا إصلاحيًا جذريًا يتدرّج من تفكيك المحاصصة إلى إعادة بناء النظام السياسي على أسس المواطنة، وسيادة القانون، والفصل الحقيقي بين السلطات، إذ نجد المسار التاريخي للطائفية السياسية في لبنان يُظهر بوضوح دون تحوّل ديمقراطي مستدام يمرّ عبر إصلاحات دستورية ومؤسسية وثقافية متكاملة، ترتكز إلى إرادة داخلية فاعلة وحوار وطني جامع، يستعيد من خلاله اللبنانيون المبادرة لبناء دولة مدنية حديثة تتجاوز منطق الطائفة نحو أفق المواطنة المدنية .

الهوامش:

(١) صايغ، أنيس، لبنان الطائفي، بيروت،دار الصراع الفكري، ١٩٥٥،ص ص ١٤٠-١٥١.

(٢) كوثراني،وجية،المسألة الثقافية في لبنان: الخطاب السياسي والتاريخ،ط١، بيروت، منشورات بحسون الثقافية ،١٩٨٤ ؛ Makdisi, S. (٢٠٠٠). The Culture of Sectarianism: Community, History, and Violence in Nineteenth Century Ottoman Lebanon. University of California Press. ٢٠٠٠. ١٤٢p. ..

(٣) Zubaida, S. Community, Class and Minorities in the Middle East.Middle East Report, (١٧٠) ,١٩٩١؛ Habbal, Bassel F. Salloukh, Rabie Barakat, Jinan S. Al-Khattab ; Lara W. ١٠٤.p-١٠٥, و Shoghig Mikaelian — The Politics of Sectarianism in Postwar Lebanon.

(٤) السامرائي، سعيد، الطائفية في العراق، لندن ،مؤسسة الفجر،١٩٩٣،ص ٤٣.

(٥) Bishara, A. The Sectarian Issue in the Arab World: A Historical Perspective. Arab Center for Research and Policy Studies, ٢٠١٤, ٢١٢p.p. .

(٦) Lijphart, A. (١٩٧٧). Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration. Yale University Press, ١٩٧٧, ٢٥p.p.-٢٨.

(٧) Diwan, I. ٢٠١٩. Lebanon's Political Economy: From Taif to Collapse. The Middle East Economics Journal, ٣١(٢), ١١٧p.p.-١٣٤.

(٨) طرابلسي،فواز، تاريخ لبنان الحديث:من الإمارة إلى اتفاق الطائف،بيروت،رياض الريس للكتب والنشر،٢٠٠٧،ص ١٢.

(٩) الزين، غسان، الطائفية السياسية في لبنان: الجذور والبنية وآفاق التغيير ، بيروت،دار الفارابي،٢٠١٠ ،ص٤١.

(١٠) مغيزل،جوزيف،لبنان والقضية العربية،ط١،بيروت، منشورات عويدات،١٩٥٩ ،ص ص ١٨-٢١؛لوتسكي،تاريخ الأقطار العربية الحديثة ، ترجمة: عفيفة البستاني، موسكو، دار التقدم،١٩٧١،ص ١٦٣.

(١١) Hourani, A. A History of the Arab Peoples. Faber & ,١٩٩١ .p. ٣١٢.

(١٢) شاهين، فؤاد، الطائفية في لبنان: حاضرها وجذورها التاريخية والاجتماعية،ط٢ ، بيروت،دار الحداثة،١٩٨٤،ص ص٤٣-٤٦.

[١٣] الجسر، باسم،الاستقلال اللبناني والميثاق اللبناني، مجلة تاريخ العرب والعالم، (١-٢)، بيروت، ١٩٧٨،ص ٣٧٠؛ ضاهر، مسعود ، تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤-١٩٢٦،ط٣ ،بيروت، دار الفارابي ، ٢٠١٥،ص ص ٧٩-٨١.

[١٤] عويدات، عبدة، النظم الدستورية في لبنان والبلاد العربية والعالم،ط١، بيروت،منشورات عويدات،١٩٦١،ص ٤٦٤- ٤٦٥؛ الخطيب، أنور ،الدولة والنظم الدستورية، القسم الثاني، ج١، بيروت، ١٩٧٠، ص ص ١٨- ٢٠ ؛ نمر، حسيب، أسس الكيان الطائفي اللبناني، تقديم: حسن فخر، ط١، بيروت: دار الكاتب ،١٩٧٨، ص ص ١٣- ١٥.

[١٥] Khalidi, W. Conflict and Violence in Lebanon: Confrontation in the Middle East. Harvard University Press,١٩٩٠.,٧٦p.

[١٦] بشير، إسكندر، الطائفية في لبنان إلى متى؟ دراسة تحليلية وثائقية، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦،ص ص ٦ - ٨.

[١٧] منصور، فواز ، الطائفية السياسية في لبنان:الواقع والإشكاليات"،المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد ٣٧،مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت، الكويت، ٢٠١٣،ص ص ٤٩- ٥٠.

[١٨] Newman, O. (١٩٨٢). Colonialism and Political Structure in the Levant. Routledge,١٩٨٢. ,٢٠١p.

[١٩] شاهين، أميل، التكوين التاريخي لنظام لبنان السياسي الطائفي: لبنان السلطة ولبنان الشعب،ط١، بيروت، دار الفارابي، ٢٠١٥، ص ٢١ .

[٢٠] طرابلسي ، المصدر السابق،ص ٨٧ ؛ Batatu, H. Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling, Military Group and the Causes for Its Dominance. Middle East Journal,٣٥(٣),١٩٨١, p.p١٩-٢٢.

[٢١] الجسر، باسم، ميثاق ١٩٤٣: لماذا كان؟ وهل سقط؟،ط٢ ،بيروت، دار النهار للنشر ، ١٩٧٨،ص ص ٥١- ٥٥.

[٢٢] سالم، يوسف، خمسون سنة مع الناس،ط٢، بيروت، دار النهار، ١٩٩٨،ص ١٥٤ .

[٢٣] طرابلسي ، المصدر السابق ، ص ٨٩.

[٢٤] شيحا، ميشال،لبنان في شخصيته وحضوره ،ترجمة: فؤاد كنعان، بيروت، د.ن،١٩٦٢،ص ص ١٥٨-١٦٢ .

[٢٥] Picard, E. Liban: État de discorde, Flammarion, ١٩٩٦.,٥٥p.

(٢٦) Salem, P. Bitter Legacy: Ideology and Politics in the Arab World. Syracuse University Press. ١٩٩٤. p٩٢.

(٢٧) حطيط، أمين، إشكالية الطائفية في النظام اللبناني: قراءة في اتفاق الطائف وتطبيقاته، بيروت، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٦، ص ٦٧.

(٢٨) دكروب،محمد حسين، السلطة والقرابة والطائفية عند موارنة لبنان،ط١،،بيروت،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،١٩٨١،ص ص ٧٣-٧٥.

(٢٩) Salem, op.cit, p.p. ١١٣-١١٥

(٣٠) نقلا عن: شاهين،اميل،المصدر السابق، ص ٢٢-٢٣.

(٣١) Mroueh, K. Sectarianism and the Crisis of the Lebanese Left. Beirut: Center for Arab Unity Studies, ١٩٨١,p.٦٧

(٣٢) Gambill, G. (٢٠٠١). The Political Thought of Kamal Jumblatt. Middle East Bulletin, Intelligence ٣ (٣).٢٠٠١.p.٤-٥ ؛ بشير ، المصدر السابق ، ص ص ٥_ ١٢.

(٣٣) حيدر،غسان،الاقتصاد الريعي والطائفية في لبنان، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية،٢٠١٨،ص ص ١١٨-١٢٠.

(٣٤) البنك الدولي ،تقرير تقييم قطاع الطاقة في لبنان،واشنطن دي سي،٢٠٢١،ص ٧.

(٣٥) صعب، غسان ، التدخل الإقليمي في لبنان: الآليات والتداعيات، مجلة الشؤون العربية،الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ٤٥(٣)، القاهرة ،٢٠٢٠،ص ص ٩٥-٩٧.

(٣٦) حرب، مها ، الإصلاح السياسي في المجتمعات المنقسمة: حالة لبنان، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،٢٠٢١،ص ص ٥٢-٥٤.

(٣٧) Knio, K .The Failure of Reform Initiatives in Lebanon. Mediterranean Politics, ٢٤(٢),٢٠١٩, p.p. ١٤٤-١٤٧

(٣٨) شاهين، اميل،المصدر السابق،ص ٢٣١-٢٣٢.

(٣٩) طرابلسي ،المصدر السابق،ص ١٥.

(٤٠) شاهين، أميل ،المصدر السابق،ص. ٢٣- ٢٤.

(٤١) Khoury, E. Majazat al-Harb: Qira'a fi Tajribat Lubnan. Dar Al Adab, ١٩٨٩, p.٢٣.

(٤٢) شاهين، اميل،المصدر السابق،ص ٣١٠.

[٤٣] المركز اللبناني للدراسات،وثيقة الوفاق الوطني:النصوص والتفسيرات، بيروت ،١٩٩٠ ؛ طرابلسي ،المصدر السابق، ص ٢١١.

[٤٤] أبو خليل، كمال، نظام الطوائف: من الدولة إلى الدويلات، بيروت، دار الفارابي،٢٠٠٤،ص ١٣٤.

[٤٥] سلامة،عماد، الطائفية في لبنان: الجذور، الآليات، المآلات، بيروت،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،٢٠١٤ ،ص ٨٩-٩٠.

[٤٦] Fayyad, M. Al-Political System. Ta'if and After: The Fate of the Lebanese Nahar. Beirut,-Dar al ,١٩٩٥p.,٥٧.

[٤٧] Al-Shufani, E.Al-Tawa'if wa al-Sulta fi Lubnan al-Jadid. Dar Al-Farabi,٢٠٠٣, p .٧٩.

[٤٨] منصور، فواز ، المصدر السابق ،ص ص٥٩-٦١.

[٤٩] حطيط، أمين ، المصدر السابق ، ص ٨٨.

[٥٠] علام، محمد ، الطائفية والدولة في لبنان بعد اتفاق الطائف: دراسة في العلاقة بين السلطة والطائفة، مجلة العلوم الاجتماعية -جامعة الكويت، العدد ٤٧ (٢)، ٢٠١٩،ص ٩١.

[٥١] F Bassel ,Salloukh,S. Jinan ,Barakat W-Rabie ,Habbal, Lara op.cit. .p.p١١- ٤٤.

[٥٢] Harb, M. The October Revolution in Lebanon. Middle East Law and Governance, ١٢ (٣) ,٢٠٢٠ p.p ٤٥-٤٨.؛حوران،عداي ابراهيم مجيد ،تاريخ الجامعة اللبنانية من تاسيس حتى قيام الجمهوريةالثانية ١٩٥١-١٩٨٩،مجلة الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية،مج ١،عدد خاص،لبحوث المؤتمر العلمي الثالث لكلية القانون،جامعة واسط، كانو الثاني ٢٠٢٥،ص٤٣٧_٤٣٨.

[٥٣] بشير ، المصدر السابق ، ص ص ٤٣_٥٣.

[٥٤] علام، محمد، المصدر السابق ، ص ١٠٢.

[٥٥] الزين، غسان، المصدر السابق ، ص٧٨.

[٥٦] منصور، فواز ، المصدر السابق ،ص ٦٧.

[٥٧] حطيط، أمين ، المصدر السابق ، ص ٩٥.

[٥٨] الأمانة العامة لمجلس النواب اللبناني ،وثيقة الوفاق الوطني اللبناني ،اتفاق الطائف ،بيروت ، الأمانة العامة لمجلس النواب اللبناني ،١٩٨٩،ص ص ٢-٥ ؛الحصصي، ن، اتفاق الطائف: المضمون والآفاق،بيروت،مركز الدراسات الاستراتيجية ،٢٠٠٥،ص ٧٧.

[٥٩] Bahout, J.Lebanon at the Brink: The Impact of Sectarianism on the State. Carnegie Middle East Center.,٢٠١٦..٩p.

[٦٠] Kraidy, M. K.(٢٠١٦). Trashing the Sectarian System? Lebanon's "You Stink" Movement. Media, Culture & Society.,٢٠١٦ ١١٢p.

[٦١] Fayyad, M. Al-Ta'if and After: The Fate of the Lebanese Political System

[٦٢] شاهين، اميل،المصدر السابق،ص ٣١١.

[٦٣] Young, M.(٢٠١٠). The Ghosts of Martyrs Square: An Eyewitness Account of Lebanon's Life Struggle. Simon & Schuster.,٢٠١٠ ٧٤p.

[٦٤] Gerges, F. The Superpowers and the Middle East: Regional and International Politics, ١٩٥٥-١٩٦٧. Boulder: Westview Press.,٢٠١٢ ١٨٩p.

[٦٥] Salem, P.Can Lebanon Be Governed? Carnegie Endowment for International Peace.,٢٠١٢ ١٢٣p.

[٦٦] er. Lebanon's Electoral Law: The Politics of Carnegie Middle East Cent Reform. Report .No ٤٢,٢٠١٦. ٧P.

[٦٧] Baalbaki, A.(٢٠٢٠). The Taif Agreement: A Critical Analysis. Beirut: Lebanese Center for Policy Studies (LCPS).,٢٠٢٠ ٤٤.p.

[٦٨] unity, History, and Violence Makdisi, S. The Culture of Sectarianism: Comm Century Ottoman Lebanon. University of California -in Nineteenth Press.,٢٠٢٠ ٢-١p.

[٦٩] شاهين، اميل،المصدر السابق،ص ص ٣٤١-٣٤٣.

[٧٠] Salamey, I. Failing Consociationalism in Lebanon and Integrative Options. f Peace Studies, International Journal o,١٤(٢),٢٠٠٩ ٩٣p.

[٧١] Azmeh, Z. Sectarianism and Neoliberalism in Lebanon. Arab Reform Initiative,٢٠١٧ ١٤٨p.

[٧٢] Goksel, T. Lebanon's Frozen System: From Sectarian Democracy to Systemic Paralysis. Friedrich-Ebert-Stiftung.,٢٠١٨p.,٤٥.

[٧٣] Abi Samra, N . Lebanon's Electoral System: A Tool for Sectarian Hegemony. Beirut: AUB Press,٢٠٢٢p.,٧-٨.

[٧٤] Harb, M. The October Revolution in Lebanon. Middle East Law and Governance,p.p.٣٠٠-٣٢٠.

[٧٥] didi,p.p.٣٠٠-٣٠٢.

[٧٦] s. The Century Peck, B. People Power and Its Limit Foundation.٢٠١٦

Kraidy, M. K. .Trashing the Sectarian System? Lebanon's ;٢٠١٦.yteicoS & erutluC ,aideM .tnemevoM "knitS uoY".

[٧٧] .(٧January ,٢٠٢١Time. Heirs of the Arab Spring.)

[٧٨] hing the Peck, B. People Power and Its Limits ; Kraidy, M. K. .Tras .Sectarian System? Lebanon's "You Stink" Movement

[٧٩] Peck, B. People Power and Its Limits

[٨٠] Bahout, J.Lebanon at the Brink: The Impact of Sectarianism on the State,p.٥.

[٨١] Lebanon's Crisis: No End in .(٢٠٢٣)ICG (International Crisis Group). ight. Middle East Report, No. S٢٤١,٢٠٢٣p.,١٥-١٦.

[٨٢] Abi Samra, N . Lebanon's Electoral System,p.٤١.

[٨٣] شويري ،يوسف ،الديمقراطية الطائفية:لماذا فشل الحراك في لبنان؟، بيروت،دار الساقي،٢٠٢٠،ص ٨٠.

[٨٤] صليبا، كمال، الهندسة الطائفية، الدوحة،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،٢٠٢١،ص٣٥.

[٨٥] بو دياب، خالد، ثورة ١٧ تشرين وارتجاج النظام الطائفي في لبنان: بين الرفض والتطويق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠٢٠،ص ص ١٢-٢٠.

[٨٦] الزين، غسان، المصدر السابق،ص١١٢.

[٨٧] Opinion for Non-Sectarian Adyan Foundation. Report on Youth Public Politics in Lebanon. Adyan Foundation:Beirut,٢٠٢٠,

[٨٨] Harb, M. The October Revolution in Lebanon,p.p.٣٠٠-٣٢٠

[٨٩] شويري ،يوسف، المصدر السابق ، ص ص ٧٢-٨٠.

[٩٠] The New Yorker. The Making of Lebanon's October Revolution.(٢٠١٩, ٢٩ October).

[٩١] Adyan Foundation. Report on Youth Public Opinion for Non-Sectarian Politics in Lebanon.

[٩٢] Cambridge Research Team. Perspectives on Social Life and Politics Among Beirut's Religiously Devout Youth. Politics and Religion Journal. and Religion Journal, ١٥ (٢) ,٢٠٢٢, p.p. ٤٥-٦٧.

[٩٣] Freedom. House. Freedom in the World ٢٠٢٤: Lebanon Country Report.A ١,٢٠٢٤.

[٩٤] The Guardia. Lebanon Votes in First National Election Since Onset of Economic Crisis. ٢٠٢٢, ١٥ May ; Freedom House. Freedom in the World ٢٠٢٤: Lebanon Country Report. ٢٠٢٤, ٢A.

[٩٥] Freedom House. Freedom in the World ٢٠٢٤: Lebanon Country Report.A ١,٢٩٢٤ ؛ Politico.(US Sees a Window for a New Push to Break Political Deadlock in Lebanon.(٢٠٢٤, ١١ October).

[٩٦] المركز اللبناني للدراسات الاعلامية ،مؤسسة سمير قصير لحرية الإعلام والثقافة، بيروت ، مؤسسة فريدريش إيبرت ،تقرير سياساتي ،بيروت،٢٠٢٣ ،ص ٩.

[٩٧] أمل بوشارب،الحراكات العربية: الدروس المستفادة من تونس ولبنان، المجلة العربية للدراسات الاجتماعية، المجلد ١٠، العدد ٣، ٢٠٢١،ص١١٤

[٩٨] Bank . Leb anon Economic Monitor: The Great Denial.World ٢٠٢٣,.p.٩.

[٩٩] الزين، المصدر السابق،ص١١٥ ؛بودياب،المصدر السابق ، ٢٢.

[١٠٠] منصور،المصدر السابق، ص ٦٩.

[١٠١] محمد علام، المصدر السابق ، ص ص ١١٢-١١٤.

[١٠٢] H. Kerr Young, M. The Revolt in Lebanon: Limits of a Uprising. Malcolm Carnegie Middle East Center. ٢٠٢٠. p.p. ٥٩- ٦١.

[١٠٣] Bahout, J. (٢٠١٦). The Unraveling of Lebanon's Taif Agreement:p.p. ٣١-٣٥.

[١٠٤] الزين، المصدر السابق،ص١٢٠.

[١٠٥] المركز اللبناني للدراسات الإعلامية،المصدر السابق،ص ١٨.

[١٠٦] منصور، المصدر السابق، ص ٧٠.

[١٠٧] الزين، المصدر السابق،ص١٢٢.

[١٠٨] المركز اللبناني للدراسات الإعلامية، ٢٠٢١، ص ١٨.

[١٠٩] علام ،المصدر السابق ،ص ١١٠.

[١١٠] المصدر نفسه،ص١١٠؛ الزين، المصدر السابق،ص ١٣٠.

[١١١] بو دياب، المصدر السابق،ص ٢٥.

[١١٢] منصور ، المصدر السابق ،ص ٦٩.

[113] Salamey, I. The Government and Politics of Lebanon. Routledge. ٢٠١٤.

قائمة المصادر:

المصادر العربية :

١.أبو خليل، كمال، نظام الطوائف: من الدولة إلى الدويلات، بيروت، دار الفارابي.٢٠٠٤.

٢.الأمانة العامة لمجلس النواب اللبناني ،وثيقة الوفاق الوطني اللبناني ،اتفاق الطائف ،بيروت ، الأمانة العامة لمجلس النواب اللبناني ،١٩٨٩.

٣.السامرائي، سعيد، الطائفية في العراق،لندن ،مؤسسة الفجر،١٩٩٣.

٤. بشير،اسكندر،الطائفية في لبنان إلى متى؟ دراسة تحليلية وثائقية، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .٢٠٠٦.

٥. البنك الدولي،تقرير تقييم قطاع الطاقة في لبنان،واشنطن دي سي،٢٠٢١

٦. بو دياب، خالد، ثورة ١٧ تشرين وارتجاج النظام الطائفي في لبنان: بين الرفض والتطويق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٢٠.

٧.بوشارب، أمل،الحراكات العربية: الدروس المستفادة من تونس ولبنان". المجلة العربية للدراسات الاجتماعية، المجلد ١٠، العدد ٣،القاهرة ، ٢٠٢١.

٨. الجسر، باسم، الاستقلال اللبناني والميثاق اللبناني، مجلة تاريخ العرب والعالم، (١-٢)، بيروت،١٩٧٨

٩. الجسر، باسم ، ميثاق ١٩٤٣: لماذا كان؟ وهل سقط؟، ط٢، بيروت: دار النهار للنشر ،١٩٧٨.

١٠.حرب، مها ، الإصلاح السياسي في المجتمعات المنقسمة: حالة لبنان، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،٢٠٢٠.

١١.حطيط،أمين،إشكالية الطائفية في النظام اللبناني: قراءة في اتفاق الطائف وتطبيقاته،بيروت،المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٦ .

١٢. حطيط، أمين، الطائفية في لبنان: البنية، الإيديولوجيا، التاريخ، ط ١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٩.

١٣.حوران،عداي ابراهيم مجيد،تاريخ الجامعة اللبنانية من تاسيس حتى قيام الجمهورية الثانية ١٩٥١-١٩٨٩،مجلة الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية،مج١،عدد خاص،لبحوث المؤتمر العلمي الثالث لكلية القانون،جامعة واسط، كانون الثاني ٢٠٢٥، ص٤٣٧ _٤٣٨.

١٤.حيدر.غسان ، الاقتصاد الريعي والطائفية في لبنان، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٨

١٥. الحصصي، ن، اتفاق الطائف: المضمون والآفاق.د، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٥ .
١٦. الخطيب، أنور ،الدولة والنظم الدستورية، القسم الثاني، ج١، بيروت، ١٩٧٠ .
١٧. دكروب ،محمد حسين، السلطة والقرابة والطائفية عند موارنة لبنان،ط١,،بيروت،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،١٩٨٢،ص ٧٣-٧٤
١٨. الزين، غسان ، الطائفية السياسية في لبنان: الجذور والبنية وآفاق التغيير ، بيروت، دار الفارابي، ٢٠١٠ .
١٩. سلامة،عماد،الطائفية في لبنان: الجذور، الآليات، المآلات، بيروت،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤
٢٠. سالم، يوسف ، خمسون سنة مع الناس،ط٢، بيروت، دار النهار ، ١٩٩٨ .
٢١.شويري ،يوسف ،الديمقراطية الطائفية:لماذا فشل الحراك في لبنان؟، بيروت،دار الساقي، ٢٠٢٠ .
٢٢.شاهين، أميل، التكوين التاريخي لنظام لبنان السياسي الطائفي: لبنان السلطة ولبنان الشعب،ط١، بيروت:ط،دار الفاربي،٢٠١٥.
٢٣. شاهين، فؤاد ، الطائفية في لبنان: حاضرها وجذورها التاريخية والاجتماعية،ط٢، بيروت: دار الحداثة .١٩٨٦
٢٤. شيحا، ميشال ،لبنان في شخصيته وحضوره (ترجمة فؤاد كنعان)، بيروت، د.ن، ١٩٦٢ .
٢٥.صايغ، أنيس ، لبنان الطائفي، بيروت، دار الصراع الفكري، ١٩٥٥ .
٢٦.صليبا، كمال، الهندسة الطائفية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢١ .
٢٧. صعب، غسان، التدخل الإقليمي في لبنان: الآليات والتداعيات، مجلة الشؤون العربية،الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ٤٥(٣)، القاهرة،٢٠٢٠ .
٢٨ .ضاهر، مسعود، تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤-١٩٢٦.،ط٣، بيروت،دار الفارابي ٢٠١٥.
٢٩. طرابلسي، فواز، تاريخ لبنان الحديث: من الإمارة إلى اتفاق الطائف، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٧ .
٣٠. عويدات، عبدة ، النظم الدستورية في لبنان والبلاد العربية والعالم. ط١،بيروت،منشورات عويدات، ١٩٦١ .
٣١. علام، محمد، الطائفية والدولة في لبنان بعد اتفاق الطائف: دراسة في العلاقة بين السلطة والطائفة، مجلة العلوم الاجتماعية –جامعة الكويت، العدد ٤٧ (٢)،٢٠١٩، ص ٨٩-١١٥.

٣٢. كوثراني، وجية، المسألة الثقافية في لبنان: الخطاب السياسي والتاريخ، بيروت،ط١، منشورات بحسون الثقافية،١٩٨٤.
٣٣. لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديثة، ترجمة: عفيفة البستاني، موسكو،دار التقدم،١٩٧١.
٣٤.مغيزل، جوزيف، لبنان والقضية العربية،ط١،بيروت، منشورات عويدات،١٩٥٩.
٣٥. منصور، فواز ، الطائفية السياسية في لبنان: الواقع والإشكاليات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٣٧،مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت، الكويت ،٢٠١٣،ص ٤٤-٧١.
٣٦. نمر، حسيب، أسس الكيان الطائفي اللبناني ،(تقديم: حسن فخر)،ط١،بيروت، دار الكاتب ، ١٩٧٨.
٣٧.المركز اللبناني للدراسات، وثيقة الوفاق الوطني: النصوص والتفسيرات، بيروت، ١٩٩٠ .
٣٨.المركز اللبناني للدراسات الاعلامية،مؤسسة سمير قصير لحرية الإعلام والثقافة،بيروت،مؤسسة فريدريش إيبرت ،تقرير سياساتي (بيروت)، ٢٠٢٣ .

المصادر الأجنبية

١. Abi Samra, N . Lebanon's Electoral System: A Tool for Sectarian Hegemony. Beirut: AUB Press.٢٠٢٢.
٢. Adyan .Foundation. Report on Youth Public Opinion for Non-Sectarian Politics in Lebanon. Adyan Foundation:Beirut,٢٠٢٠.
٣. Arab Center. The Failure of Political Sectarianism in Lebanon. Freelance. Beirut,٢٠٢١.
٤. Aoun, L. Lebanon's October Revolution: Dissecting a Uprising. Carnegie Middle East Center,٢٠٢٠.
٥. Atallah, S. Why Lebanon's Political Class Survived the Protests. The Policy Initiative,٢٠٢١.
٦. Azmeh, Z. Sectarianism and Neoliberalism in Lebanon. Arab Reform Initiative, ٢٠١٧.
٧. Baalbaki ,A.The Taif Agreement: A Critical Analysis. Beirut: Lebanese Center for Policy Studies (LCPS).٢٠٢٠.
٨. Habbal, Lara W. Khattab-Bassel F. Salloukh, Rabie Barakat, Jinan S. Al, و Shoghig Mikaelian The Politics of Sectarianism in Postwar Lebanon.
٩. Bahout, J .The Unraveling of Lebanon's Taif Agreement: Limits of Sect Based -Power Sharing. Carnegie Middle East Center,٢٠١٦.
١٠. Barakat, R. The End of Sectarian Politics? Reflections on Lebanon's Protests. Middle East Law and Governance,١٢(٢),١٠٧,٢٠٢٠-١١٠.

١١. atatu, H. Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling, Military B
p.p. ,١٩٨١,(٣)٣٥Group and the Causes for Its Dominance. Middle East Journal,
٣٣١–٣٤٤.
١٢. Bertelsmann Stiftung. BTI ٢٠٢٤ Lebanon Country Report. Gütersloh, ٢٠٢٤.
١٣. Bishara, A. The Sectarian Issue in the Arab World: A Historical Perspective.
Arab Center for Research and Policy Studies. ٢٠١٤.
١٤. Cambridge Research Team. Perspectives on Social Life and Politics Among
and Religion .Beirut's Religiously Devout Youth. Politics and Religion Journal
Journal, ١٥(٢),٤٥,٢٠٢٢-٦٧
١٥. Carnegie Middle East Center. Lebanon's Electoral Law: The Politics of
Reform. Report No. ٤٢. ٢٠١٦.
١٦. Mustafāda [The Arab -Durūs al-ʿArabiyya: al-Ḥirākāt al-Bouchareb, A. Al
udies Quarterly, Movements: Lessons Learned]. Arab St ,(٢)٤٣,٢٠٢١.
https://www.scienceopen.com/collection/ ١٧٣٦٦١٤٧٥f-٤٢fd-a٤٧-baae-ba
e٢٧٤e٠a٠٨c١٧
١٧. Corm, G. Le Liban contemporain: Histoire et société. (Rev. ed.). La
Découverte. ٢٠٠٥.
١٨. se. The Middle Diwan, I. Lebanon's Political Economy: From Taif to Collap
East Economics Journal, ٣١(٢),٢٠١٩, p.p. ١١٧–١٣٤.
١٩. Ta'if and After: The Fate of the Lebanese Political System. Dar -Fayyad, M. Al
Nahar. Beirut. -al ١٩٩٥.
٢٠. Freedom House. Freedom in the World ٢٠٢٤: Lebanon Country Report. ٢٠٢٤
٢١. ll, G.The Political Thought of Kamal Jumblatt. Middle East Intelligence Gambi
Bulletin, ٣,٢٠٠١, (٣).
٢٢. Gerges, F. The Superpowers and the Middle East: Regional and International
Politics, ١٩٥٥–١٩٦٧. Boulder: Westview Press, ٢٠١٢.
٢٣. en System: From Sectarian Democracy to Systemic Goksel, T. Lebanon's Froz
Stiftung.-Ebert-Paralysis. Friedrich ٢٠١٨.
٢٤. Harb, M. The October Revolution in Lebanon. Middle East Law and
Governance, ١٢(٣), ٢٠٢٠,p.p.,٣٠٠–٣٣٢.
٢٥. er, Hourani, A. A History of the Arab Peoples. Faber & Fab ١٩٩١.
٢٦. Habboubi, M. Sectarianism and the Collapse of the Arab State. Dar Al
Saqi. ٢٠١٥.
٢٧. ICG (International Crisis Group). Lebanon's Crisis: No End in Sight. Middle
East Report, No, ٢٠٢٣.
٢٨. Khalidi, W. Conflict and Violence in Lebanon: Confrontation in the Middle
East. Harvard University Press. ١٩٩٠.
٢٩. Harb: Qira'a fi Tajribat Lubnan. Dar Al Adab, -Khoury, E. Majazat al ١٩٨٩.
٣٠. Knio, K.The Failure of Reform Initiatives in Lebanon. Mediterranean
Politics, ٢٤ (٢),٢٠١٩,p.p.,١٤٤–١٤٧.

٣١. Kraidy, M. K.Trashing the Sectarian System? Lebanon's "You Stink" Movement. Media, Culture & Society. ٢٠١٦.
٣٢. Lijphart, A. Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration. Yale University Press, ١٩٧٧ .
٣٣. sm: Community, History, and Violence Makdisi, S. The Culture of Sectariani in, ٢٠٠٠, Century Ottoman Lebanon. University of California Press -Nineteenth.
٣٤. Mroueh, K. Sectarianism and the Crisis of the Lebanese Left. Beirut: Center for Arab Unity Studies, ١٩٨١.
٣٥. d Political Structure in the Levant. Newman, O.Colonialism an Routledge. ١٩٨٢.
٣٦. Peck, B. People Power and Its Limits. The Century Foundation, ٢٠١٦.
٣٧. Picard, E. Liban: État de discorde. Flammarion. ١٩٩٦.
٣٨. in Politico. US Sees a Window for a New Push to Break Political Deadlock Lebanon. ٢٠٢٤, October.
٣٩. Salamey, I. Failing Consociationalism in Lebanon and Integrative Options. International Journal of Peace Studies, ١٤(٢), ٢٠٠٩, p.p., ٨٣–١٠٥.
٤٠. Salamey, I.The Government and Politics of Lebanon. Routledge, ٢٠١٤.
٤١. P. Bitter Legacy: Ideology and Politics in the Arab World. Syracuse ,Salem University Press, ١٩٩٤.
٤٢. Salem, P. Can Lebanon Be Governed? Carnegie Endowment for International Peace, ٢٠١٢.
٤٣. Farabi,-Jadid. Dar Al-Sulta fi Lubnan al-Tawaif wa al-Shufani, E.Al ٢٠٠٣ .
٤٤. The Guardian. Lebanon Votes in First National Election Since Onset of Economic Crisis. ٢٠٢٢, May ١٥.
٤٥. The New Yorker. The Making of Lebanon's October Revolution, ٢٠١٩, October ٢٩.
٤٦. Time. Heirs of the Arab Spring. ٢٠٢١, January ٧.
٤٧. nk. Lebanon Economic Monitor: The Great Denial.World Ba ٢٠٢٣.
٤٨. Young, M. The Ghosts of Martyrs Square: An Eyewitness Account of Lebanon's Life Struggle. Simon & Schuster, (٢٠١٠).
٤٩. Young, M. The Revolt in Lebanon: Limits of a Uprising. Malcolm H. Kerr Middle East Center, Carnegie ٢٠٢٠.
٥٠. -Zein El Din, M. From Protest to Politics: Challenges of Civil Society in Post-October Lebanon. Berlin, Konrad Stiftung,-Adenauer ٢٠٢١.
٥١. Zubaida, S. Community, Class and Minorities in the Middle East.Middle East Report, (١٧٠), ١٩٩١,p.١٠١–١٠٥.